

Distr.  
GENERAL

E/CN.16/1997/8  
7 March 1997  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بتسخير العلم  
والتكنولوجيا لأغراض التنمية  
الدورة الثالثة  
جنيف، ١٢ أيار/مايو ١٩٧  
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

### الإجراءات الناجمة عن الدورة الثانية

التنفيذ والتقدم المحرز بخصوص المقررات المتخذة في الدورة الثانية للجنة،  
بما في ذلك أعمال المتابعة المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لتلبية  
الاحتياجات الأساسية ووضع الجنسين والتنمية المستدامة وحشد الموارد

مذكرة من أمانة الأونكتاد

أعدت أمانة الأونكتاد هذا التقرير عملاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٧/١٩٩٥ بشأن تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الثانية وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة ووثائق هذه الدورة.

المحتويات

الفقرات

|       |       |                                                                |
|-------|-------|----------------------------------------------------------------|
| ٩-١   | ..... | مقدمة وجوانب منهجية                                            |
| ٢٢-١٠ | ..... | أولا - معلومات بشأن الأنشطة التي تستجيب مباشرة لتوصيات اللجنة  |
| ١٨-١٠ | ..... | ألف - أنشطة على الصعيد الوطني                                  |
| ٢٢-١٩ | ..... | باء - أنشطة المركز الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين |
|       |       | ثانيا - معلومات عن الأنشطة التي تتصل عموماً بأحكام قرار المجلس |
| ٦١-٢٣ | ..... | الاقتصادي والاجتماعي ٤/١٩٩٥                                    |
| ٣٠-٢٣ | ..... | ألف - الأنشطة على الصعيد الوطني                                |
| ٦١-٣١ | ..... | باء - الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات الدولية                 |

### مقدمة وجوانب منهجية

١- وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٧/١٩٩٥، ستنظر اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها الثالثة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، في مسألة التنفيذ والتقدم المحرز بخصوص المقررات المتخذة في الدورة الثانية للجنة بما في ذلك أعمال المتابعة المتعلقة بتسخير التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الأساسية، ووضع الجنسين والتنمية المستدامة، وكذلك مسألة حشد الموارد. وعملاً بهذا المقرر، أعدت الأمانة هذه المذكرة كوثيقة معلومات أساسية لهذا البند من جدول الأعمال.

٢- وبالنظر الى الطابع العالمي لتوصيات الدورة الثانية للجنة، التي أيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤/١٩٩٥، سعت أمانة الأونكتاد الى الحصول على معلومات فيما يتعلق بالتنفيذ والتقدم المحرز بخصوص المقررات المتخذة في الدورة الثانية للجنة لأغراض إعداد هذه المذكرة وذلك من خلال ما يلي: '١' مذكرة أرسلت الى الدول الـ ١٨٨ الأعضاء في الأونكتاد (TDN 870 المؤرخة في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)؛ '٢' رسالة الى ٥١ خبيراً من أعضاء اللجنة والمنسق و ٨ من أعضاء المجلس الاستشاري المعنى بالقضايا المتعلقة بالجنسين في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، بالإضافة الى مذكرة موجزة/استبيان حُدثت فيها بالتفصيل العناصر الواردة في القرار ٤/١٩٩٥ والتي طلبت معلومات عنها؛ و'٣' رسالة الى ٢٥ من المنظمات والهيئات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة و ١٤ من المنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا العلم والتكنولوجيا (٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦).

٣- وأُرفقت أمانة الأونكتاد صورة من القرار ٤/١٩٩٥ بجميع هذه الرسائل ودعت الحكومات وأعضاء اللجنة والمجلس الاستشاري المعنى بالقضايا المتعلقة بالجنسين والمنظمات الدولية الى تقديم معلومات بشأن المواضيع المحددة التي أُثيرت في القرار، بما في ذلك مسائل مثل التكنولوجيا اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، وآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين، والتكنولوجيات اللازمة لإدارة الأراضي، وتعزيز أنظمة البحث والتطوير، ودعم مشاريع بناء القدرة التكنولوجية، والوصول الى تكنولوجيا المعلومات، وحشد الموارد اللازمة للعلم والتكنولوجيا.

٤- وبعد طلب المعلومات هذا، وردت ردود من ٢٢ بلداً، ١٩ منها أعضاء في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. والدول التي وردت ردود منها هي اثيوبيا، الاردن، اسبانيا، بوليفيا، تركيا (غير عضو)، جامايكا، جمهورية تنزانيا المتحدة، سانت لوسيا (غير عضو)، السنغال (غير عضو)، الصين، الفلبين، كوستاريكا، الكونغو، مصر، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، النمسا، نيجيريا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية. ووردت ردود أيضاً من المنسق ومن أحد أعضاء المجلس الاستشاري المعنى بالقضايا المتعلقة بالجنسين.

٥- وردت ١٥ منظمة وهيئة من منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة على طلب الأمانة للمعلومات: إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ جامعة الأمم المتحدة؛ منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)؛ الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ المنظمة الدولية للطيران المدني؛ المنظمة البحرية الدولية؛ منظمة الأمم المتحدة للتنمية

الصناعية (اليونيدو)؛ البنك الدولي؛ منظمة الصحة العالمية. ومن بين المنظمات غير الحكومية التي جرى الاتصال بها، ورد رد موجز من الرابطة العالمية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ذكر فيه أن الرابطة تابعت القرار ٤/١٩٩٥، ولكن نظراً لأنها تشترك بصفة رئيسية في أنشطة تتعلق بتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فإنها لم تنفذ مشاريع للعلم والتكنولوجيا، مثل المشاريع التي تستهدف تلبية الاحتياجات الأساسية ومعالجة إدارة الأراضي.

٦- ومن بين جميع الردود التي وردت إلى الأمانة، فإن المعلومات عن الأنشطة التي قدمتها سبعة بلدان (اثيوبيا، بوليفيا، تركيا، جامايكا، جمهورية تنزانيا المتحدة، كوستاريكا (جزئياً)، هولندا) تشير مباشرة إلى تنفيذ توصيات الدورة الثانية للجنة. ويرد موجز لهذه الردود في الفصل الأول من هذه المذكرة. ويشمل هذا الفصل أيضاً موجزاً للمعلومات عن أنشطة المجلس الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين، التي قدمها المجلس الاستشاري حسبما طلب في قرار اللجنة ١/٢ في دورتها الثانية.

٧- وتشمل الردود التي وردت من بلدان أخرى، وكذلك جميع الردود التي وردت من منظمات دولية، معلومات عن أنشطة تتصل بصفة عامة بتوصيات اللجنة ولكن لم يحدد فيها بالفعل ما إذا كان أي من هذه الأنشطة قد جرى القيام به نتيجة لتوصيات اللجنة. ويرد في الفصل الثاني من هذه المذكرة موجز لهذه الردود.

٨- وبالإضافة إلى المعلومات المذكورة أعلاه، قُدم عدد من التعليقات بشأن عمل اللجنة على وجه عام. ولاحظ عضو اللجنة من مصر أنه ليس من الممكن بعد تلمس أي أثر أساسي لعمل اللجنة وأنه لم تبذل جهود لترجمة المقررات التي اتخذتها اللجنة إلى أنشطة على الصعيد الوطني. وأكد أيضاً ضرورة الاستفادة على وجه كامل من الخبرة المتاحة بين أعضاء اللجنة. ولاحظ عضو اللجنة من جامايكا أن الأفكار والتقارير الصادرة من اللجنة كان لها وسيظل لها أثر هام على تقدم العلم والتكنولوجيا في البلدان المتخلفة النمو، بالرغم من أن هذه العملية بطيئة جداً في أحيان كثيرة. وفي حالة جامايكا، وفي حالات محددة في النطاق الأوسع لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، هناك أمثلة واضحة لآثار هامة. وفي الرد الذي ورد من وزارة التعاون الإنمائي في هولندا، قُدمت مقترحات لاتخاذ مزيد من الخطوات لإجراء تبادل للمعلومات بشأن تنفيذ توصيات اللجنة، لا سيما بين اللجنة والدول الأعضاء فيها، وكذلك بين اللجنة وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولاحظ عضو اللجنة من المملكة العربية السعودية الطائفة الواسعة لأنشطة اللجنة وجهودها الرامية إلى استحداث أسلوب عمل جديد يهدف إلى الاستفادة من خدمة أعضائها على نحو كامل واقتراح أن تُدرج في جدول أعمال الدورة القادمة مواضيع مثل: (أ) المشاكل البيئية العالمية؛ (ب) مكافحة التصحر؛ (ج) وضع أنظمة ومدونة للممارسات (قواعد سلوك أخلاقي) فيما يتعلق بأنشطة المختبرات. وأعربت حكومة سانت لوسيا عن اهتمامها بإيفاد بعثة خبراء إلى هذا البلد لمساعدته في وضع سياسة وطنية للعلوم. وشمل الرد الوارد من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، إطرء على أعمال اللجنة في ميدان تكنولوجيا المعلومات. وذكر فيه أيضاً أن الولايات المتحدة تقوم بإسهام في المؤتمر العالمي للمعارف، ٩٧، الذي سيعقد في تورونتو (حزيران/يونيه ١٩٩٧)، وأُعرب فيه عن الأمل في أن تسهم أعمال اللجنة في هذا الحدث. وأخيراً، رثي أن استراتيجية اللجنة ينبغي أن تتمثل في تقييم الكيفية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة بمعالجة المواضيع المختلفة في مجال العلم والتكنولوجيا، بدلاً من التركيز على ما يفعله المانحون الثنائون والدول الأعضاء في هذه المجالات.

٩- وتجدر الإشارة الى أنه فيما يتعلق بمسائل مثل تكنولوجيا المعلومات، والاستعراضات المعنية بالعلوم والتكنولوجيا وسياسة الابتكار، وتنسيق العمل في مجال العمل والتكنولوجيا، والنظر في طرق ووسائل الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لانعقاد مؤتمر فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والجوانب التكنولوجية لأنظمة الطاقة المستدامة المشار إليها في القرار المذكور أعلاه، ستقدم الأمانة تقارير ومذكرات منفصلة الى الدورة الثالثة للجنة.

## أولاً - معلومات بشأن الأنشطة التي تستجيب مباشرة لتوصيات اللجنة

### ألف - أنشطة على الصعيد الوطني

١٠- اتخذ تدابير لدعم القطاعات الانتاجية غير الرسمية والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تدابير لتحسين صلاتها مع المجتمع العلمي والتكنولوجي وتنفيذ أنشطة البحث والتطوير لتلبية الاحتياجات الأساسية وتشجيع وتنظيم أنشطة وبرامج توضيحية نموذجية تطبق العلم والتكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الأساسية. وتدعو الفقرتان ١ و ٢ من منطوق القرار ١٩٩٥/٤ الحكومات الى القيام بعمليات استعراض منهجية والى اتخاذ تدابير أخرى لدعم القطاعات الانتاجية غير الرسمية والصغيرة والمتوسطة الحجم، والى إيجاد بيئة مواتية تشجع تطبيق العلم والتكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الأساسية.

١١- أجرت الأكاديمية الوطنية للعلوم في بوليفيا، بدعم من المركز الدولي لبحوث التنمية (كندا) دراسة لفحص سلوك وروابط الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في نظام الابتكار البوليفي. وتتناول هذه الدراسة، وهي الأولى من نوعها في البلد، المسائل المتعلقة بالاسهام الفعلي والمحتمل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الابتكار والقدرة التنافسية من أجل التنمية المستدامة وستستكمل في آذار/مارس ١٩٩٧. وفي ايبوبيا، وتم بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وضع البرنامج المتكامل لتنمية الموارد البشرية واستخدامها الذي يعترف بالعلاقة المتداخلة والمتراصة بين الصحة والتعليم والعلم والتكنولوجيا والعمالة. ويجري تنفيذ عدة أنشطة في إطار البرامج الفرعية الستة في هذه المجالات على المستوى المركزي. وكما أفادت جامايكا، استخدم تقرير فريق اللجنة بشأن استخدام التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الأساسية كمنطلق لورقتين بشأن تخفيف الفقر في أمريكا اللاتينية مما ساعد على إدراج مسألة الفقر في برنامج العلم والتكنولوجيا وعلى إضافة بُعد جديد للمشكلة. وفي أعقاب ذلك، أفادت اليونسكو أنها ستقدم الورقتين في كتاب لتوزيعه في المنطقة بأسرها. وعملاً بتوصيات اللجنة طلب رئيس الوزراء في جامايكا أن يحاط المسؤولين عن مشاريع تخفيف الفقر علماً بعمل اللجنة ذي الصلة، وبالورقتين اللاحقتين اللتين أعدهما الفريق المشار إليه أعلاه. ويبحث معهد التخطيط في جامايكا عن طرق لضمان إدماج تطبيقات العلم والتكنولوجيا في الاستراتيجيات الشاملة لاستئصال الفقر في الجزيرة. ويجري حالياً إنشاء آليات إرشادية للوصول الى الفقراء في الريف والى المؤسسات التجارية الصغرى في المناطق الحضرية. ومن المتوقع أن توفر هذه الجهود تجارب مفيدة للبلدان الأخرى أيضاً.

١٢- تنفيذ التوصيات التي قدمها فريق الخبراء المعني بآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بإعلان النوايا بشأن الجنسين والعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية البشرية المستدامة. في الفقرتين ٤ و ٥ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/١٩٩٥ وفي مرفقه، يشار على وجه خاص الى توصيات الفريق المعني بآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين، كما يوصي المجلس جميع الحكومات بأن تعتمد اعلان النوايا بشأن الجنسين والعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية البشرية المستدامة، وبأن تقوم بعمليات استعراض للأوضاع الوطنية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجال العلم والتكنولوجيا وصياغة خطط عمل.

١٣- وفي حين لم تقدم أي دولة معلومات عن اعتماد الاعلان المشار اليه أعلاه، فإن توصيات اللجنة بشأن المسائل المتعلقة بالجنسين تُرجمت الى تدابير محددة في عدد من البلدان. فعلى سبيل المثال، استهلكت بوليفيا عملية لإدماج توصيات الفريق في خطة عمل طويلة الأجل يجري إعدادها حالياً ومناقشتها مع الجهات المعنية في جميع أنحاء البلد. وكان من المقرر أن تستكمل الخطة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ومن المتوقع أن توفر مبادئ توجيهية للحكومة التي ستبدأ عملها في آب/أغسطس ١٩٩٧. وبدأ بالفعل تطبيق التوصية المحددة التي قدمتها اللجنة لإدراج العناصر المتعلقة بالجنسين في الاحصاءات على أساس كل جنس على حدة في قاعدة البيانات المتعلقة بمؤشرات العلم والتكنولوجيا الجاري إعدادها حالياً. وبالإضافة الى ذلك، يجري تنفيذ مشروع بشأن الجوانب المتعلقة بالجنسين بدعم من اليونيدو. وتبذل الأكاديمية الوطنية للعلوم في كوستاريكا جهوداً للتعاون مع غيرها من المراكز المشابهة والجامعات ومؤسسات البحوث في أمريكا الوسطى. ومن بين هذه الأنشطة، نُظمت حلقة تدارس بشأن التنمية المستدامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وشملت برنامجاً خاصاً عن المرأة والتنمية المستدامة. كما نظمت الأكاديمية الوطنية للعلوم الدورة التدريبية الأولى في أمريكا الوسطى لتدريب النساء العاملات في المجال العلمي على الوصول الى خدمات الانترنت، بدعم من اليونيسكو وبرنامج تبادل ألماني. وتواصل اثيوبيا تنفيذ سياستها الوطنية بشأن المرأة. واستُخدم تقرير فريق الخبراء المعني بالجنسين التابع للجنة في جامايكا في دراسات لتقييم مدى التقدم الذي أحرزه هذا البلد في هذا الميدان. وأحالت هولندا النسخة النهائية من التقرير بشأن المسائل المتعلقة بالجنسين الى أعلى السلطات الإدارية في مجال سياسة العلوم وشؤون المرأة، ودعت الى اتخاذ إجراءات للاستجابة لتوصيات اللجنة. وقدمت هولندا أيضاً دعماً مالياً لإنشاء وتشغيل المجلس الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، ذُكر أن اجراءات قد اتخذت لضمان زيادة التحاق الفتيات بدراسة المواضيع العلمية في كل من المدارس الابتدائية والثانوية. ويتزايد عدد الفتيات اللاتي يخترن برامج العلوم والهندسة في كليات مختلفة.

١٤- العلم والتكنولوجيا لأغراض الإدارة المتكاملة للأراضي كانت الإدارة المستدامة للأراضي الموضوع القطاعي الذي ناقشته لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٥. وشمل الإسهام الذي قدمته اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الى لجنة التنمية المستدامة في هذا الموضوع مبادئ توجيهية لتطبيق التكنولوجيات التي تدعم الإدارة المتكاملة للأراضي. وطلبت اللجنة من عدد من وكالات منظومة الأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية العمل معاً بالتعاون مع اللجان الإقليمية، بغية تصميم برامج للتصدي لمشاكل محددة في مجال إدارة الأراضي ومساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ هذه البرامج (الفقرة ٦ من القرار ٤/١٩٩٥). وبالرغم من أن هذه التوصية كانت موجهة بصفة رئيسية الى المنظمات الدولية، وأبلغت هذه المنظمات عن الأعمال ذات الصلة

(انظر الفصل الثاني)، فقد أُبلغ أيضاً عن بعض الأنشطة على المستوى الوطني. ففي جامايكا نظمت واحدة من مؤسسات القطاع الثالث الرئيسية في البلد مؤتمراً كبيراً على أساس تقرير الفريق المعني بإدارة الأراضي.

١٥- تعزيز نظم البحث والتطوير من أجل بناء القدرات الابتكارية ودعم مشاريع بناء القدرات التكنولوجية. تدعو توصيات اللجنة ذات الصلة الواردة في القرار ٤/١٩٩٥ المجتمع الدولي، لأن يعمل من خلال برامج المساعدة المختلفة، على تعزيز الروابط مع الشركات والجامعات والمؤسسات ومعاهد البحوث والمختبرات العلمية والرابطات التجارية والمهنية وغيرها من آليات التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي، وعلى تعزيز دعمها للبلدان من أجل تحسين نظم البحث والتطوير لديها (الفقرة ٧)، وتدعو أيضاً المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى دعم مشاريع تعزيز بناء القدرات التكنولوجية باعتبار ذلك عاملاً رئيسياً للنقل الفعال للتكنولوجيا والنمو الطويل الأجل في البلدان المهتمة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً (الفقرة ١٠).

١٦- وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، اعتمد المجلس الوطني للعلم والتكنولوجيا في بوليفيا "خطة عمل قصيرة الأجل" تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ إلى آب/أغسطس ١٩٩٧ وتشمل مشاريع لتحسين ترابط القطاع التكنولوجي/الانتاجي؛ واستحداث استراتيجيات للتحويل الانتاجي للمناطق الزراعية؛ وتعزيز البحث العلمي وقدرات تنمية الموارد البشرية وتعزيز الإطار المؤسسي الوطني للعلم والتكنولوجيا. وفي إطار هذه الخطة، جرى اختيار عدد صغير نسبياً من المشاريع، لكي يبرهن، مثلاً لصانعي القرارات السياسية والاقتصادية بأن من الممكن الحصول على نتائج إيجابية من خلال وضع أولويات للمشاريع. ونُفذ مشروع خاص بمساعدة من المنظمات الدولية لتحسين الصلات بين الجامعات والشركات باعتبار ذلك آلية لتعزيز بناء القدرات الابتكارية. وبدأ المجلس الوطني للعلم والتكنولوجيا في تنظيم "اجتماعات عمل" بين الجامعات والشركات تركز على قطاعات محددة، هي الأغذية والميكانيكا المعدنية والمستحضرات الصيدلانية، وساعدت الجامعات العامة الكبيرة على إنشاء آليات للوصول فيما بينها كجزء من بنيتها الهيكلية للبحوث. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ نظمت حلقة تدارس كبيرة للجمع بين ممثلين من الجامعات والشركات والحكومة لوضع اتفاقات محددة لاعتماد خطة ذات وجهة عملية تستهدف استحداث مثل هذه الصلات الوظيفية. وتقوم اثيوبيا من خلال لجناتها للعلم والتكنولوجيا، بتوجيه وتنسيق ودعم أنشطة العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك البحث والتطوير، من خلال تعزيز الهياكل الأساسية اللازمة لتطوير التكنولوجيا وإنشاء آليات للحوافز لتشجيع بحوث الشركات. وتشمل هذه الآليات مخطط المنح المحلية للبحوث ومخطط التعاون الدولي. وذكر أنه جرى حتى الآن إنشاء قدرة كبيرة للبحوث في ميادين عديدة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، يجري حالياً استعراض نشاطات المؤسسات الوطنية للبحث والتطوير والقوانين التي أنشأتها لتفادي ازدواج الجهود ولضمان أن تعالج البحوث احتياجات الشعب ولتمكين القطاع الخاص من الاشتراك على نحو كامل في تطوير وتطبيق العلم والتكنولوجيا.

١٧- الوصول إلى شبكات تكنولوجيا المعلومات من جانب المؤسسات العلمية والتقنية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتسهيل الاتصال الإلكتروني المناسب بين المؤسسات العاملة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. يحتوي القرار ٤/١٩٩٥، في الفقرة ٨، توصية اللجنة بأن تعطي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأولوية لتمكين المؤسسات العلمية والتقنية في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الوصول على نحو فعال إلى شبكات مثل "انترنت"، من خلال توفير الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم

للاستثمارات المتصلة بذلك، وأن تسهل الاتصال الإلكتروني المناسب بين المؤسسات العاملة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

١٨- وذكر أن بوليفيا بدأت في تنفيذ مبادئ توجيهية جديدة في سياساتها العامة لتنمية شبكات معلومات في البلد، شملت تدابير لإنشاء شبكات للمعلومات، وتشغيل المكتبات بالحاسوب، وتوفير الدعم للمجلات العلمية، وتوفير مخصصات للتدريب، ونشر معلومات عن الخدمات المتاحة. وحتى عام ١٩٩٥ لم تكن الحكومة تقدم دعماً لشبكات المعلومات، ولم يكن الوصول إلى شبكة "الانترنت"، متاحاً في بوليفيا إلا في عام ١٩٩٦ بعد تدخل المجلس الوطني. وبدأ بالفعل تشغيل بعض الشبكات في إطار مخطط عناصر السياسة العامة، ومن بينها شبكة التنمية المستدامة التي توفر معلومات بيئية وبرنامج دولي لتوفير المعلومات للشركات. وتستهدف السياسة الجديدة أيضاً تعزيز إنشاء شركات في القطاع الخاص تكون مكرسة لتنمية تكنولوجيا المعلومات وربط الشركات القائمة مع شركات الاتصالات عن بعد الكبيرة. وفي اثيوبيا يقوم المركز الوطني للحاسوب والمعلومات بتشجيع ودعم بناء القدرات الوطنية في مجال أنظمة وشبكات المعلومات. ولهذه الغاية، أتاح المركز لعدد قليل من مؤسسات البحث والتطوير والمؤسسات الأكاديمية وبعض المنظمات الحكومية الاستفادة من الاتصال الإلكتروني من خلال استخدام تسهيلات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبحلول نهاية عام ١٩٩٦، زادت مقدرة الوصول لدى المستخدمين، حيث أتيح لهم الوصول المباشر إلى "الانترنت"، وأصبحت اثيوبيا البلد الأفريقي الرابع والعشرين الذي جرى وصله على نحو كامل بالطريق السريع للمعلومات. وساعدت في هذه العملية مشاريع مدعّمة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونسكو. وأفادت اثيوبيا أيضاً أنه ليس لديها مهارات كافية في ميدان تكنولوجيا المعلومات وتدريب المستخدمين والمرافق والمعدات اللازمة. وفي الخطة الخمسية السابعة للتنمية في تركيا، حُدّد إنشاء شبكة وطنية للمعلومات تشمل منظمات البحث والجامعات وإنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لفتح هذه الشبكة للوصول الدولي، باعتبارهما هدفين من الأهداف ذات الأولوية. وبالإضافة إلى ذلك، يتوخى توفير المعلومات بشأن أنشطة البحوث وإنشاء إطار قانوني للأنشطة التجارية في إطار نظام الشبكة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أنشئت قاعدة بيانات وطنية للعلم والتكنولوجيا لخدمة الباحثين والمخططين والأكاديميين ومنظمي المشاريع، الخ ... وجاري القيام بدراسات بشأن النظم الدينامية لتحسين الاتصال فيما بين المؤسسات وأيضاً بين المؤسسات التنزانية والعالم الخارجي. وتبذل جهود لإنشاء أنظمة مباشرة، وكذلك لتعزيز نظام البريد الإلكتروني، من خلال مركز COSTECH - وهو مركز متنامٍ للبريد الإلكتروني في دار السلام يخدم مجال العلم والتكنولوجيا تحديداً. وفي محاولة لتقييم ومراقبة نمو شبكة البريد الإلكتروني والانترنت في جمهورية تنزانيا، نظمت مائدة مستديرة لمناقشة نمو شبكة البريد الإلكتروني والانترنت في تموز/يوليه ١٩٩٦.

#### باء - أنشطة المركز الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين

١٩- أنشئ المجلس الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين بموجب القرار ١/٢ للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لمدة ٤ سنوات ومن موارد خارجة عن الميزانية. ويتمثل دور المجلس<sup>(١)</sup> في العمل كفريق خبراء من أجل تسهيل المداولات المقبلة للجنة وكذلك متابعة التوصيات المتعلقة بآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين في البلدان النامية. ووفقاً للقرار ١/٢، يتعين على المجلس أن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتيها الثالثة والرابعة. ويرد أدناه عرض موجز للمعلومات التي وردت إلى أمانة الأونكتاد من منسق المجلس.

٢٠- وفي بداية عام ١٩٩٦، أنشئت أمانة مؤقتة للمجلس في كلية الدراسات البيئية في جامعة يورك في تورونتو. وفي الفترة بين ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ و ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، جرى تمويل الأنشطة الاستهلاكية لأمانة يورك بمنحة من المركز الدولي لبحوث التنمية. وأنشئت هذه "المنحة الاستهلاكية" باستخدام الرصيد المتبقي من منحة كانت وزارة الخارجية الهولندية قد خصصتها أصلاً للمركز الدولي لبحوث التنمية لأعمال الفريق المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين. ووافقت هولندا على اقتراح بمنحة جديدة وميزانية تفصيلية لتغطية عمل المجلس الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين للفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وستغطي المنحة الجديدة تكاليف أمانة جامعة يورك وثلاث أمانات اقليمية لفترات متفاوتة ما بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وستشمل الأنشطة المقبلة للمجلس إنشاء ثلاث أمانات اقليمية للمجلس متفاعلة فيما بينها في جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. ووضعت الخطط الأولية لإنشاء أمانة اقليمية أولى في جاكارتا كمبادرة مشتركة للمعهد الاندونيسي للعلوم ومركز تنسيق القضايا المتعلقة بالجنسين لدى المكتب الاقليمي لليونسكو. ووضعت خطط تمهيدية لإنشاء أمانة اقليمية للبلدان الأربعة الأعضاء في السوق المشتركة للمخروط الجنوبي MERCOSUR في اجتماعين عقدا في مونتيفيديو في حزيران/يونيه ١٩٩٦ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وستبدأ في عام ١٩٩٧ أعمال مكثفة، بما في ذلك بعثات تتعلق بإنشاء أمانة افريقية.

٢١- وأسهم أعضاء مختلفون في المجلس الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين في عدد من الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر بيجينغ المعني بالمرأة (١٩٩٥) وأنشطة المجموعات ذات الصلة. وأخذت توصيات محددة في مشروع منهاج العمل من تقرير الفريق المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وبالإضافة الى ذلك، جرى إدراج العلم والتكنولوجيا على وجه التحديد في الفقرة ٢٥ من اعلان بيجينغ. كما اشترك عدد من أعضاء المجلس الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين في اجتماعات تحضيرية مختلفة لمحمل المنظمات غير الحكومية في بيجينغ وفي مؤتمر بيجينغ نفسه، لا سيما من خلال العروض الرسمية، والاشتراك في الوفود الوطنية ذات الطبيعة الحكومية أو غير الحكومية، وفي حلقات تدارس مختلفة.

٢٢- وفي الفترة بعد مؤتمر بيجينغ، اشترك أعضاء المجلس الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين وكذلك أعضاء الفريق المعني بالجنسين، وعلى وجه خاص رئيسه ومدير الدراسات، في أنشطة مختلفة تستهدف تنفيذ توصيات اللجنة، بما في ذلك إنشاء مراكز إقليمية ووطنية لتعزيز مشاركة المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا. وبناء على توصيات اللجنة، أعدت أمانة المجلس رسالة تم تعميمها من خلال أمانة الأونكتاد على جميع الحكومات، تحتوي معلومات عن التوصيات المتعلقة بالجنسين في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/١٩٩٥ وعن توصيات اللجنة نفسها، بما في ذلك عن إنشاء لجان وطنية مخصصة للمسائل المتعلقة بالجنسين، وللعلم والتكنولوجيا، وبشأن الدعم الذي يمكن أن يوفره المجلس. واستهل كل من حكومة اثيوبيا وحكومة هندوراس إجراءات استجابة لهذه الرسالة. واشترك كل من أعضاء المجلس والفريق المعنيين بقضايا الجنسين في مناقشات حول تشكيل لجان وطنية مخصصة، لا سيما في البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، وكذلك في عدد من البلدان الأفريقية، مثل مصر وأوغندا. وجرى أيضاً في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا القيام بأنشطة ترويجية وأنشطة لنشر المعلومات. وأقام أعضاء المجلس اتصالات مع منظمات حكومية وغير حكومية مختلفة على الصعيدين الدولي والوطني، لا سيما اليونسكو وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

## ثانياً- معلومات عن الأنشطة التي تتصل عموماً بأحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/١٩٩٥

### ألف - الأنشطة على الصعيد الوطني

٢٣- اتخاذ التدابير لدعم القطاعات الانتاجية غير الرسمية الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تدابير لتحسين صلاتها مع المجتمع العلمي والتكنولوجي وتنفيذ أنشطة البحث والتطوير لتلبية الاحتياجات الأساسية وتشجيع تنظيم أنشطة وبرامج توضيحية نموذجية تطبيق العلم والتكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الأساسية. أبلغت ثلاثة من البلدان المتقدمة أنها بذلت جهوداً لتعزيز التكنولوجيات بفرض تلبية الاحتياجات الأساسية في البلدان النامية. فقد دعم برنامج التعاون الإنمائي النمساوي عدة مشاريع لتعزيز الانتاج المحلي في القطاعات ذات الصلة ومن ثم لتعزيز تلبية الاحتياجات الأساسية. وفي المملكة المتحدة، نفذت مجموعة شاملة من التدابير لدعم البرامج والمشاريع التي تساعد على بناء القدرات من خلال نقل المعارف التقنية وتعزيز قطاع الشركات الصغيرة الحجم، لا سيما من خلال أنشطة إدارة التنمية فيما وراء البحار. وتركز هذه الإدارة بصفة خاصة على مساعدة البلدان النامية في تعزيز الاصلاحات الاقتصادية، وتحديد سياسات أكثر فاعلية لمشاركة الفقراء في عملية التنمية، وإدماج هذه السياسات في برامج التكيف التي تنفذها البلدان. وتدعم الإدارة أنشطة التكيف التي تستهدف حماية الفقراء والضعفاء، مثل اصلاح القطاع العام (لا سيما الجهود التي تستهدف تحسين تخطيط النفقات العامة واستخدامها)؛ والمساعدة المركزة على القطاعات لتعزيز توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية على نحو أفضل، مثل التعليم والصحة؛ وبحث آثار الاصلاحات لمساعدة المتلقين والمانحين على إعداد الاصلاحات وتنفيذها. ونفذت جهود وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية إلى حد بعيد من خلال برامج يدعمها المركز المعني بالنمو الاقتصادي (الذي يركز على البرامج ذات التوجه العالمي) ومن خلال حافظات آحاد البلدان، لا سيما في المجالات الزراعية، حيث جرى وصل صفار المنتجين بأعلى مستويات الخبرة في الولايات المتحدة. وجرى توفير هذه الخبرة من خلال الروابط المباشرة مع جامعات الولايات المتحدة للبحوث، على سبيل المثال فيما يتعلق بمحاصيل السلع الأساسية والمواشي، وفي بعض الحالات مع المنظمات المعنية بالبحوث المتعلقة بالشركات في الولايات المتحدة. ومن الأمثلة على هذه الحالات الأخيرة، مشروع يركز على التكنولوجيا الاحيائية يربط بين شركتين صغيرتين معنيتين بزراعة الأنسجة (واحدة في أندونيسيا والأخرى في كوستاريكا) وبين شركة في الولايات المتحدة معنية بالبحث والتطوير تستخدم تكنولوجيا ابتكارية لتقليل تكاليف وحدة الانتاج. ويشمل الدعم البحوث حول أنواع جديدة من المحاصيل، ولقاحات للماشية، وتكنولوجيات الاستزراع المائي والممارسات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للأوبئة وبحوث التربة، وهي تنفذ من خلال الدعم الذي تقدمه وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية إلى المراكز الدولية للبحوث الزراعية، والبرنامج التعاوني لدعم البحوث مع المؤسسات المعنية بمنح الأراضي في الولايات المتحدة ومتعاقد من القطاع الخاص. كما ودعمت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية منظمات بحوث رئيسية في الولايات المتحدة مثل المعاهد الوطنية للصحة في مجال استحداث اللقاحات وتدخلات أخرى لمكافحة الأمراض التي كثيراً ما تكون متوطنة في البلدان النامية. وقدمت أيضاً دعماً للبرامج التعاونية لدعم البحوث، وهي برامج ذات وجهة عالمية تستهدف تطبيق نفس أنواع منهجيات البحوث لمعالجة القضايا المتعلقة بانتاجية المحاصيل في سياقات زراعية إيكولوجية مختلفة. وتركز البرامج التعاونية لدعم البحوث على عدد من المحاصيل والمناطق الزراعية التي لها أهمية عالية بالنسبة للأمن الغذائي الأساسي وللقطاعات الزراعية الانتاجية في البلدان النامية. وتشمل هذه البرامج القائمة على التكنولوجيا

برامج تتعلق بالسرغوم/الدخن، وديناميات البرك، والتربة، والمجترات الصغيرة، والبقول - اللوبيا، والبقول السوداني، والإدارة المتكاملة للأوبئة، والزراعة المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية.

٢٤- وفيما يتعلق بالبلدان النامية، اتخذت الحكومة الصينية تدابير خاصة لتحفيز القطاع الخاص على تحسين قدراته في مجال البحث والتطوير، وعلى وجه خاص على مستوى شركات المدن والقرى، والشركات غير الحكومية المعنية بالعلم والتكنولوجيا. وفي الهند، يجري تنفيذ برامج مفصلة مختلفة بشأن تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والنهوض بالمرأة وتحسين الأراضي وإدارة المياه. وفي الأردن أنشأ المجلس الأعلى للعلم والتكنولوجيا مؤخراً صندوق البحوث الصناعية، وهدفه الرئيسي هو توفير المساعدة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لحل مشاكلها التقنية وتحسين نوعية المنتجات والعمليات الانتاجية. وفي ملاوي سيوجه المجلس الوطني للعلم والتكنولوجيا اهتماماً خاصاً للفقراء والفئات غير المحظوظة والنساء والأطفال. وفي الفلبين أنشئ المركز المعني بالتبادل التكنولوجي والتدريب للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحت رعاية منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وسيقوم المركز بدعم التنمية المستدامة والنمو لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة، من خلال التبادل التكنولوجي والتعاون الذي يستهدف زيادة الانتاجية والقدرة التنافسية. وسيعمل كمركز خبرات تتوفر له قدرات في مجال إنشاء شبكات المعلومات والتدريب التقني وتنظيم مشاريع خاصة لنقل التكنولوجيا. وسيستجيب المركز أيضاً لطلبات محددة تتعلق بمعلومات التكنولوجيا والتدريب من خلال الاستفادة من قدرات وتخصصات الاقتصادات الأعضاء في ميادين تكنولوجية محددة. واستمرت السنغال في جهودها التي تستهدف استخدام الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الغاز الحيوي على نطاق أوسع لتلبية الاحتياجات الأساسية.

٢٥- تنفيذ التوصيات التي قدمها فريق الخبراء المعني بآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بإعلان النوايا بشأن الجنسين والعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية البشرية المستدامة. تركز برامج منح الدراسات العليا في النمسا على دور النساء المتعلقات تعليمياً جيداً في البلدان النامية. وفي كوستاريكا وضع برنامج عام للنهوض بالمرأة على المستوى الرئاسي. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب المعني بالمرأة والبرنامج الوطني للمرأة والأسرة وكذلك لجان مختلفة على مستوى الجامعات ومعظم المؤسسات العامة بمعالجة قضايا مختلفة تتعلق بالجنسين. وأبلغ أن الأردن يشترك حالياً مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في دراسة ستركز على دور المرأة في مجال البحث والتطوير. وقامت حكومة ملاوي في السنوات الأخيرة بتطبيق نظام تعليم ابتدائي (أساسي) مجاني، اعترافاً منها بأن التعليم هو حق فردي واستجابة منها للدعاءات المختلفة في هذا الصدد، بما في ذلك من اللجنة نفسها. وبناء عليه، فإن كثيراً من الفتيات اللاتي لم يكن بمقدورهن الالتحاق بالمدارس في إطار النظام التعليمي ذي الرسوم. أصبحن يفعلن ذلك حالياً.

٢٦- ومن اختصاصات وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية التي أنشأتها حكومة نيجيريا في عام ١٩٩٥ توفير حوافز للمرأة للتدريب في المجالات ذات الصلة بالتكنولوجيا من خلال المنح الدراسية والزمالات. ونظمت الوزارة أيضاً برامج توعية عامة لتنبيه الأهالي إلى ضرورة الامتناع عن تفضيل الذكور في تعليم الأطفال. وأحيل إلى الوزارة إعلان النوايا بشأن الجنسين والعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية البشرية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اليونيسكو بتمويل برنامج للمشاركة فيما يتصل بالاستقصاء الوطني حول إمكانيات المرأة النيجيرية في مجال العلم والتكنولوجيا. وتقوم السنغال بتطبيق سياسة تقوم على منح الأولوية للنساء في منح الزمالات في مجال العلم والتكنولوجيا. وما برحت حكومة المملكة المتحدة تعمل بنشاط على

انجاز الأهداف المحددة في إعلان النوايا بشأن الجنسين والعلم والتكنولوجيا بهدف تعزيز دور المرأة في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا في هذا البلد. وفي عام ١٩٩٤، أنشئت وحدة إنمائية للمرأة في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا في إطار المكتب المعني بالعلم والتكنولوجيا، وهي تقوم بدور هيئة مساعدة، لتنسيق وتنسيق عمل هيئات الخبراء القائمة على المستوى الوطني. ويقوم المكتب أيضاً بإعداد مواد مختلفة تستهدف النهوض بالمرأة في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا، وينظم أنشطة لزيادة الوعي العام بإسهام المرأة في العلم والتكنولوجيا. وفيما يتعلق بالأنشطة في البلدان النامية، تهدف إدارة التنمية فيما وراء البحار إلى مساعدة الناس على تحقيق مستوى صحي وتعليمي أفضل وعلى توسيع الفرص، لا سيما للنساء. وفي الولايات المتحدة، أنشأت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية مكتباً للمرأة في ميدان التنمية لضمان أن تعالج الأنشطة البرنامجية للوكالة بصورة وافية مسألة المساواة بين الجنسين، سواء على مستوى البحوث أو المستوى التنفيذي. ويوفر مكتب المرأة في ميدان التنمية التوجيه على مستوى تصميم البرامج والتنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، يكرس كثير من برامج وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية موارد كبيرة لمعالجة قضايا التنمية التي تؤثر على الاحتياجات الأساسية للمرأة، ومن ذلك مثلاً أن حوالي ٤١ في المائة (أو ٥٠٠) تقريباً من المتدربين من ذوي الشهادات في إطار البرامج التعاونية لدعم البحوث كانوا من النساء. وقد أصبح الوعي بالمسائل المتعلقة بالجنسين يشكل حالياً عنصراً رسمياً في نهج التنمية المتعلق بالعلم والتكنولوجيا الذي تتبعه وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. وأفادت الفلبيين، أنه في إطار منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، منحت أولوية عليا لإدراج الاعتبارات المتعلقة بالجنسين باعتبارها من العناصر التي تخص جميع القطاعات لانجاز هدف منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ المتعلق بضمان التنمية المنصفة. وفي اجتماع عقد في مانيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، أنشأت منظمة الطلائع النسائية "Women Senior Leaders" في بلدان المنتدى شبكة الطلائع النسائية. والهدف من هذه الشبكة هو إدراج بعد يتعلق بنوع الجنس في المنتدى والعمل من خلاله على زيادة إمكانيات النمو الاقتصادي المنصف، وتخفيض الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة. وفي المؤتمر الثاني لوزراء منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التعاون الإقليمي في مجال العلم والتكنولوجيا الذي عقد في سيول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، جرى النظر في مسألة تعيين نساء ذات مستوى رفيع من المهارة في مجال العلم والتكنولوجيا والاحتفاظ بهن في هذا الميدان. وحدد الوزراء ضرورة إزالة الحواجز وتعزيز مساهمة المرأة على نحو كامل في أنشطة التجديد والابتكار في مجال العلم والتكنولوجيا باعتبار ذلك عنصراً هاماً في تحقيق هدف التنمية المستدامة والمنصفة.

٢٧- العلم والتكنولوجيا والإدارة المتكاملة للأراضي أقر في الأردن تمويل للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ لأنشطة في مجالات تتصل مباشرة بإدارة الأراضي، مثل تجهيز المواد المعدنية الخام وتحسينها واستخدام موارد المياه السطحية غير المستغلة، وتقنيات الاستشعار عن بعد، ومسائل التنوع البيولوجي، وتقييم مخاطر الزلازل وطرق تخفيف آثارها البيئية، وإنشاء قواعد للبيانات بشأن البيئة. وأبلغت الولايات المتحدة أنه بينما لم تقم وكالة التنمية الدولية باستحداث مجموعة محددة من المبادئ التوجيهية أو السياسات التي تتصل مباشرة بتطبيق التكنولوجيات المدعمة للإدارة المتكاملة للأراضي، فإنها عززت البرامج التعاونية لدعم البحوث في مجالات مثل الزراعة المستدامة أو فيما يتعلق بمسائل مثل نظم توسيع الوصول إلى السوق وتعزيز المدخلات، كما قامت بعدد من المبادرات في إطار مركزها البيئي ومكاتبها الإقليمية وبعثاتها الفردية.

٢٨- تعزيز نظم البحث والتطوير من أجل بناء القدرات الابتكارية ودعم مشاريع بناء القدرات التكنولوجية. تشمل أنشطة التعاون الإنمائي الحديثة في البلدان النامية التي تدعمها النمسا برامج خاصة في

قطاع التعليم، منها إنشاء مراكز للتعليم والبحث وتدريب موظفي البلدان النامية على المستوى المهني والجامعي في النمسا، وذلك جزئياً بالتعاون مع الشركات الصناعية. ووضعت حكومة الصين في خططها الخمسية مبادئ توجيهية للتطوير في مجال العلم والتكنولوجيا ومجموعة شاملة من الأنشطة ذات الصلة. ويتمثل المبدأ التوجيهي الرئيسي للصين في أنشطة التطوير المالية والطويلة الأجل في مجال العلم والتكنولوجيا (حتى سنة ٢٠١٠) في تنفيذ استراتيجيات إنمائية تستند إلى العلم والتعليم على نحو فعال وتستهدف تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل التدابير التي حددت في مجال العلم والتكنولوجيا لتنفيذ هذه الاستراتيجيات ما يلي: '١' تحسين الهيكل الإداري للبحث العلمي إلى الحد الأمثل؛ '٢' إعداد العاملين في مجال العلم والتكنولوجيا وتأمين توزيعهم على نحو رشيد في جميع أنحاء البلد؛ '٣' تعزيز أنشطة البحث والتطوير وتطبيق التكنولوجيات؛ '٤' التركيز على تطوير التكنولوجيات الرئيسية التي تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ '٥' تشجيع إنشاء مراكز للبحث والتطوير في الشركات الكبيرة؛ '٦' تنمية صناعات جديدة تقوم على تكنولوجيا رفيعة؛ '٧' العمل على أن تكون أنشطة البحث والتطوير مقترنة على نحو فعال مع استيراد التكنولوجيا واستيعابها؛ '٨' تعزيز الروابط بين معاهد البحث والتطوير والجامعات والصناعات؛ '٩' التعجيل في الانجازات في مجال العلم والتكنولوجيا واستخدامها التجاري والصناعي؛ '١٠' حماية حقوق الملكية الفكرية؛ '١١' مكافحة التلوث الصناعي. ويستهدف عدد من البرامج المتخصصة تعزيز نظام البحث والتطوير. ومن بين هذه البرامج، يهدف برنامج البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الرفيعة إلى تضيق الفجوة بين التكنولوجيات الصينية والأجنبية، وتدريب جيل جديد من العاملين الرفيعة المستوى في مجال العلم والتكنولوجيا، وتعزيز الترويج التجاري والصناعي للنتائج المحققة في مجال العلم والتكنولوجيا، لا سيما فيما يتعلق بإعادة بناء الصناعات التقليدية، والقيام بدور ريادي في خلق فرص لإقامة صناعات تستند إلى تكنولوجيا عالية مواتية في القرن الحادي والعشرين. ويركز البرنامج على التكنولوجيا الاحيائية، وتكنولوجيا الفضاء، وتكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا الليزر، وتكنولوجيا التشغيل الآلي، وتكنولوجيا الطاقة، والمواد الجديدة. ويعتبر برنامج "الشعلة" في الصين برنامجاً توجيهياً لتنمية صناعات جديدة تقوم على تكنولوجيا عالية ولتنفيذ السياسة العامة للإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي. وفي إطار هذا البرنامج، أنشئت ٥٢ منطقة جديدة على مستوى الدولة لتنمية الصناعات الجديدة والقائمة على تكنولوجيا عالية. وتوجه حكومة الصين أيضاً اهتماماً خاصاً إلى تدريب الباحثين في مجال العلم والتكنولوجيا وقد أنشأت أكثر من ٤٠ مركزاً لتعزيز الانتاجية في جميع أنحاء البلد لتوفير الخدمات التدريبية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، اعتمدت حكومة الكونغو قانوناً يوفر التوجيه والبرمجة للتنمية العلمية والتكنولوجية في البلد. ويستهدف هذا القانون تسهيل إنشاء آليات مؤسسية لتحسين أداء أنظمة العلم والتكنولوجيا في البلد. وتعطي السياسة الوطنية الجديدة للعلم والتكنولوجيا الأولوية لقطاعات مثل الزراعة والصحة والرياضيات والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والصناعة والتكنولوجيا. وفي الأردن نفذ مشروع كبير في مجال العلم والتكنولوجيا لتعزيز قدرات المؤسسات الأردنية في البحث والتطوير في مجالات مثل الفيزياء والنباتات الطبية. وفي نيجيريا، أنشأت وزارة العلم والتكنولوجيا مؤخراً آلية مؤسسية لاستعراض سياسة العلم والتكنولوجيا التي اعتمدت في عام ١٩٨٦. وقامت مؤسسة "كارنجي" في الولايات المتحدة بتمويل مشروع بشأن الإدارة الاستراتيجية لسياسة العلم والتكنولوجيا في قسم الأعمال والتنمية التكنولوجية التابع للمعهد النيجيري للبحوث الاجتماعية والاقتصادية. وفي بيان أصدره مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أعلن أنه جرى اختيار نيجيريا لاستضافة مركز تعليم علوم وتكنولوجيا الفضاء لصالح البلدان الأفريقية الناطقة بالانكليزية. وقامت حكومة سانت لوسيا بمبادرة إنشاء مجلس وطني لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، من أجل تحسين ورصد تطور قطاع العلم والتكنولوجيا فيها. ويتعين على هذا المجلس الاشراف على تنفيذ أولويات الحكومة نفسها في هذا المجال، وكذلك توصيات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى التي تعمل في مجال تعزيز تطبيق العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية البشرية المستدامة. وسيقدم المجلس الوطني أيضاً المساعدة في وضع الأولويات في مجال البحث والتطوير وضمان تطبيق نتائج أنشطة البحث والتطوير في القطاع الانتاجي. وكما أفادت الفلبين، فإن المؤتمر الوزاري الثاني للعلم والتكنولوجيا، الذي عقده منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في سيول جمهورية كوريا، في عام ١٩٩٦، قد أكد من جديد على أهمية العلم والتكنولوجيا لاستمرار النمو الاقتصادي وللتنمية المستدامة والمنصفة في المنطقة. ورئي أيضاً أن تزايد التفاعل بين القطاعين الخاص والعام في مجال العلم والتكنولوجيا هو عنصر منشط هام من شأنه أن يعزز تحرير التجارة والاستثمار وتسهيلهما. ووافق الوزراء على أن السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ينبغي أن تكون موجهة نحو تحسين الوصول إلى المعارف الحالية وخلق معارف جديدة وصناعات جديدة، وتعزيز مشاركة الشباب في أنشطة العلم والتكنولوجيا. وسيمكن تحقيق القدرة على الابتكار والحركة على نحو كامل للموارد البشرية العلمية والتقنية في المنطقة عندما تتضافر جهود الحكومات والجامعات والمؤسسات والشركات عبر الحدود الاقتصادية والثقافية. وفي السنغال وجهت الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير بصفة رئيسية نحو تعزيز البحوث التطبيقية في الصناعات القائمة على الزراعة، استجابة لطلبات قطاع الشركات على المستويين الصناعي والحرفي. واستحدثت السنغال عدداً من التقنيات الخاصة في ميدان تجهيز الفواكه والخضروات، وحفظها إلى جانب ميدان الأسماك واللحوم، وعلى وجه أعم، في ميدان تكنولوجيات ما بعد الحصاد. وبناء عليه، ركزت برامجها التدريبية على اتقان تكنولوجيا تجهيز وحفظ الأغذية، مع الاهتمام بتحسين المهارات اللازمة التي يحتاج إليها مختلف الوكلاء الاقتصاديين في مجال التجهيز الزراعي الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك أتاحت السنغال خبراتها في هذا المجال للبلدان الأخرى في الإقليم الفرعي. وأفادت اسبانيا باستمرار تطبيق القانون المتعلق بتعزيز الأنشطة العلمية وتنسيقها العام (١٩٨٦) ووصفت التدابير المطبقة لدعم القطاعات الانتاجية، بما في ذلك التدابير التي تستهدف تحسين الروابط مع قطاع العلم والتكنولوجيا. وفي الولايات المتحدة كان تعزيز أنظمة البحث والتطوير لبناء القدرات الابتكارية حجر الزاوية في نهج وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية إزاء تطبيق العلم والتكنولوجيا على مشاكل التنمية. وركزت الوكالة على التدريب وعلى بناء القدرات البشرية والمؤسسية في جميع جوانب حافظتها، بما في ذلك تنمية المؤسسات الوطنية للبحوث الزراعية، والمنظمات المعنية بالصحة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المجتمعات المحلية والشبكات الإقليمية للبحوث، وتنظيم رابطات تجارية ومهنية بين القطاعات المختلفة (الزراعي التجاري، أكاديميات العلوم، رابطات السلع الأساسية). وبدأت مؤخراً في دراسة آليات يمكن من خلالها لمنظمات البحوث أن تكون أكثر استجابة للمستخدمين النهائيين المحتملين لضمان الاستمرارية في التمويل والجهود، لا سيما في أفريقيا. وأدى الدعم المقدم للبرامج التعاونية لدعم البحوث في هذا المجال إلى تدريب حوالي ٤٠٠ طالب على مستوى الدكتوراه، و٦٠٠ طالب على مستوى الماجستير و٢٥٠ طالباً على مستوى البكالوريوس من البلدان النامية. وفي مصر، قدمت الوكالة دعماً لإنشاء خمسة مختبرات على مستوى رفيع من التقدم في مجال التكنولوجيا الإحيائية. وفي إطار برنامج الوكالة في مجال التعاون العلمي والتكنولوجي، وهو برنامج يتعلق بتقديم منح على أساس تنافسي، جرى توفير موارد بلغت في مجموعها ٨٦ مليون دولار لتقديم حوالي ٦٥٠ منحة.

٢٩- الوصول إلى شبكات تكنولوجيا المعلومات من جانب المؤسسات العلمية والتقنية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتسهيل الاتصال الإلكتروني المناسب بين المؤسسات العاملة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. أفادت الصين بأن لجنة العلم والتكنولوجيا التابعة للدولة مكلفة بتحديد وتسجيل وتصنيف النتائج في مجال العلم والتكنولوجيا في جميع أنحاء البلد وتحديد النتائج

الهامة لنشرها. ومنذ عام ١٩٩٠، نفذت هذه اللجنة البرنامج الوطني المعني بنشر إنجازات العلم والتكنولوجيا. ويجري بصفة منتظمة نشر منشورات جميع معاهد البحوث الرئيسية والجامعات والمختبرات الوطنية وإتاحتها للجمهور. وأشارت الهند في رسالتها، إلى تقرير بشأن الهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات في الهند وملاحمها، أعد في إطار مشاركتها في الفريق العامل بشأن تكنولوجيا المعلومات التابع للجنة. ويشير التقرير إلى أن البلد قد نوّع صناعة الحاسوب من خلال نشاط مكثف في مجال البحث والتطوير، بما في ذلك قطاع برامج الحاسوب. وسجلت الهند إنجازات كثيرة في قطاع الاتصالات وفيما يتعلق بالوصول إلى شبكة الانترنت. وفي الأردن، يلعب المركز الوطني للمعلومات دوراً نشطاً في مجال نشر المعلومات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا. وجرى بالفعل وصل كثير من المراكز العلمية والجامعات في البلد بشبكة الانترنت. ونظمت حكومة ملاوي، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجاً يتعلق بشبكة للتنمية المستدامة. والهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو مساعدة ملاوي على تنمية قدرتها على الحصول على المعلومات والدراية الفنية والتكنولوجيا اللازمة لتنفيذ الحلول الملائمة للتنمية المستدامة وتقاسم هذه المعلومات مع الجهات المعنية مثل العاملين في مجال العلوم والبحوث والتكنولوجيا في جميع أنحاء البلد. وسيدعم البرنامج قدرة المشتركين فيه على استخدام الاتصالات من خلال الحاسوب، بما في ذلك شبكة الانترنت. وسيفعل ذلك من خلال التدريب وتوفير الأجهزة لتشجيع المستخدمين على الاتصال بأنظمة الشبكات الالكترونية. وسيساعد البرنامج أيضاً على استحداث خط اتصال كامل ومباشر بشبكة الانترنت وإنشاء وحدة للمعلومات بشأن التنمية المستدامة يمكن الوصول إليها على نطاق واسع. وتشترك نيجيريا على نحو نشط في مشروع يطلق عليه COPINE (شبكة المعلومات التعاونية التي تربط بين العلماء والمعلمين والمهنيين وصانعي القرارات في أفريقيا)، بهدف حل مشكلة عزلة القارة الأفريقية. ويهدف المشروع الذي أنشأه مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي إلى تحسين جمع المعلومات ونقلها وتوزيعها وتبادلها. ويشترك في المشروع ١٢ بلداً أفريقياً، بما في ذلك نيجيريا، وخمسة مراكز أوروبية. وتمثل أنشطة إنشاء شبكات المعلومات في نيجيريا في شبكة أكاديمية كبيرة وشبكة مجموعة انترنت النيجيرية. وفي آذار/مارس ١٩٩٤، أنشأت الفلبين، من خلال إدارة العلم والتكنولوجيا، وتمشياً مع جهودها الرامية إلى تعزيز أنشطة البحث والتطوير والخدمات التجارية من خلال الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات، شبكة الفلبين للحاسوب وهي الشبكة التي تربط البلد بالانترنت. ومهد ذلك الطريق لإنشاء أكثر من أربعين وحدة لتوفير خدمات الانترنت في البلد. وهناك حالياً عشر وحدات اتصال في عدد من المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ جرى تحسين الخط المؤجر للبلد، وأنشئت محاور إقليمية وهي حالياً في مرحلة للتشغيل. وفي المملكة المتحدة ساعدت إدارة التنمية فيما وراء البحار عدداً من البلدان النامية والبلدان التي تمر في مرحلة انتقالية، من بينها الأردن والاتحاد الروسي، في تعزيز قطاع الاتصالات فيها، كما اشتركت أيضاً في تمويل هيئة تابعة للبنك الدولي معنية "بالمعلومات في ميدان التنمية" تقوم بتوجيه المشورة بشأن السياسات في قطاع الاتصالات للبلدان النامية وإعداد مشاريع رائدة في مجال المعلوماتية. وفي الولايات المتحدة وفي مجال الاتصالات، استهلت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية برنامجاً كبيراً يُعرف باسم مبادرة ليلاند، ويهدف إلى معالجة الفجوة المتزايدة في مجال تكنولوجيا الاتصالات بين البلدان النامية من خلال توفير أحدث الأجهزة والبرامج الجاهزة والتدريب على تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات الالكترونية. وسيخصص جزء من الدعم الذي ستوفره هذه المبادرة لتعزيز القدرة في مجال الاتصالات بين المؤسسات العلمية، وغيرها.

٣٠- حشد الموارد لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. أفادت الولايات المتحدة أن وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية قامت بعدد من المبادرات مع مانحين آخرين لتنسيق الأنشطة وبحث التكامل في الجهود المبذولة في برامج تطوير العلم والتكنولوجيا. وأعد برنامج مشترك مع اليابان، سيتيح استكشاف

إمكانيات التعاون في ميدان العلم والتكنولوجيا في مجموعة من المجالات، منها الأمن الغذائي. وجرى أيضاً بذل جهد مماثل مع الاتحاد الأوروبي.

#### باء - الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات الدولية

٣١- تفيد الرسائل التي تلقتها أمانة الأونكتاد من المنظمات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة ومن الوكالات المتخصصة بأن كثيراً منها قد اضطلع بأنشطة ذات صلة بتوصيات الدورة الثانية للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ويرتبط الاتجاه الرئيسي في عمل هذه المنظمات في مجال العلم والتكنولوجيا ارتباطاً خاصاً بالمسائل التي انعكست في الفقرتين ٧ و ١٠ من منطوق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/١٩٩٥ الذي دعا المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه للبلدان لتحسين نظم تجديد البحث والتطوير لديها ودعم المشاريع التي تعزز بناء القدرات التكنولوجية. ويرد أدناه موجز للرسائل التي تلقتها أمانة الأونكتاد من المنظمات الدولية.

٣٢- اتخاذ تدابير لدعم القطاعات الإنتاجية غير الرسمية والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تدابير لتحسين صلاتها بالمجتمع العلمي والتكنولوجي وتطبيق البحث والتطوير لتلبية الاحتياجات الأساسية. أبلغت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأنها أولت أولوية أكبر للعلم والتكنولوجيا لتلبية متطلبات الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. ومن المقرر التصدي لقضايا العلم والتكنولوجيا في إطار الشعبة الجديدة "للأمن الغذائي والتنمية المستدامة" اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وعملت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي بنشاط في تحليل ونشر المعلومات من خلال إصدار نشرات وتنظيم حلقات دراسية ضمت رابطات المزارعين، والصناعات الزراعية الخاصة، والمؤسسات الأكاديمية والمسؤولين في الحكومات وتناولت التجارب الناجحة في نقل تكنولوجيا الزراعة إلى المزارعين الصغار والمتوسطين لإدماجهم في الصناعة القائمة على الزراعة. وخلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، اشتركت في هذا النشاط اكوادور، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وسانت لوسيا، والسلفادور، وغيانا، وكولومبيا، والمكسيك. وقدمت المساعدة المباشرة لمجلس التنمية التكنولوجية في المخروط الجنوبي لتحديد المتطلبات التكنولوجية المقبلة لتحقيق النمو الزراعي في المنطقة ولتحديد مجالات التعاون في إجراء بحوث مشتركة بين البلدان.

٣٣- وشارك مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بنشاط في تعزيز قدرة البلدان الأعضاء فيه على استخدام التكنولوجيات التي تيسر الاستجابة للاحتياجات الأساسية للشعوب بمزيد من الفعالية مع تأكيد بوضوح في الوقت ذاته على مشاركة الرجال والنساء الكاملة في إطار التنمية المستدامة. وقد تم ذلك بوجه خاص من خلال برنامج التدريب على إدارة المستوطنات الذي يركز على تطوير ونشر مواد التدريب الابتكارية لإدارة تنمية المناطق الحضرية والريفية بمزيد من الفعالية، والكفاءة، والشفافية والمساءلة. وتشمل برامج أخرى ذات صلة بالموئل برنامج تدريب القيادات المحلية؛ وبرنامج دعم بناء القدرات؛ والتطبيق المحلي لجدول أعمال القرن ٢١: تخطيط العمل لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، الذي يستجيب للفصل ٢٨ من جدول أعمال القرن ٢١. وقام صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، في أعقاب انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، بإعادة توجيه محاور التركيز في برنامجه واستراتيجياته التنفيذية نحو ثلاثة مجالات رئيسية هي: الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ والاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية؛ والأنشطة الترويجية. وقد قام الصندوق على مر السنين بتنفيذ ودعم أنشطة ومبادرات مختلفة في مجال تكنولوجيا منع الحمل، والبحث والتطوير، ونشر المعلومات. وأتاح الصندوق دعماً إرشادياً

لبرنامج التكنولوجيا الملائمة للصحة وقدم الدعم للبرنامج الخاص لمنظمة الصحة العالمية للبحث والتطوير والتدريب على البحث في مجال التكاثر البشري وشارك أيضاً في رعايته. وقام الصندوق أيضاً بدور الرئيس لقوة عمل لجنة التنسيق الإدارية بشأن الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع.

٣٤- وقامت جامعة الأمم المتحدة، من خلال برنامجها للتكنولوجيا الأحيائية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، ببذل جهود لبناء القدرات في هذا المجال مع التركيز على اللقاحات لمكافحة الأمراض التي تصيب الإنسان والحيوان، وعلى عمليات التشخيص والهندسة الوراثية النباتية مع إيلاء اهتمام خاص لمقاومة الأمراض والآفات وتحسين نوعية الأغذية، والتخميرات الجرثومية ذات الفائدة الصناعية. واستمرت جامعة الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، في دعم الشبكة الدولية لنظم البيانات الغذائية، التي أنشئت في عام ١٩٨٣ للقيام بمهمة الريادة في وضع المعايير والمبادئ التوجيهية لتوليد البيانات المتعلقة بتكوين الأغذية ولجمعها والإبلاغ عنها. وتقوم بإدارة وتشغيل الشبكة الدولية لنظم البيانات الغذائية مجموعات اتصال اقليمية. وشاركت جامعة الأمم المتحدة في الجهود المتضافرة التي بذلتها عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة لها لإزالة أوجه النقص في العناصر الغذائية الدقيقة من الحديد، وفيتامين ألف واليود بحلول نهاية العقد باعتبار ذلك من مشاكل الصحة العامة. وكانت منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطب، والبنك الدولي، والمركز الدولي لبحوث التنمية ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة جهات رئيسية أخرى فاعلة في هذه المبادرة وقدمت الدعم المالي لها. وارتكازاً على الجهود التي سبق بذلها في ميدان تخمير الأغذية، استهدفت جامعة الأمم المتحدة تعزيز الفهم العلمي لتكنولوجيات التخمير التقليدية لتحسينها والإفادة منها إلى أقصى حد. ونظمت دورات تدريبية عن تكنولوجيا التغذية والأغذية في المعهد الوطني لبحوث الأغذية في تسوكوبا باليابان، وفي مؤسسات أخرى منتسبة للأمم المتحدة.

٣٥- ويرتبط الكثير من جوانب عمل منظمة الصحة العالمية ارتباطاً مباشراً باستخدام إنجازات العلم والتكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الأساسية، خاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية. وتركز منظمة الصحة العالمية، في تصديها لمشاكل إدارة تكنولوجيا الرعاية الصحية، على قضايا السياسة العامة وعلى تقديم الدعم للبلدان فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بتحليل السياسة العامة وتطويرها. وقد أعد برنامج للتدريب على إدارة معدات الرعاية الصحية ويجري تنفيذه حالياً في جميع مناطق منظمة الصحة العالمية. ومما ييسر أيضاً مهام دعم المعلومات وتعزيز الوعي وأنشطة الترويج، إصدار النشرات ونشر المواد المختارة. وتشمل المجالات الهامة التي عززتها منظمة الصحة العالمية لتبادل المعلومات وتقاسم الدراية والتعاون الدولي الأجهزة الطبية والشؤون التنظيمية ومنهجيات تقييم تكنولوجيا الصحة. وتبذل جهود منظمة لتوفير الارشادات بشأن المعدات الأساسية للمرافق الصحية، خاصة على المستوى الرئيسي ومستوى الدوائر، ولتصميم معدات محددة لاستخدامها على نطاق العالم. وقد تعهدت منظمة الصحة العالمية بدعم دولها الأعضاء لتعزيز القدرات الوطنية على استخدام تكنولوجيا الصحة بكفاءة وأمان وبما يحقق فعالية التكلفة، باعتبارها مكوناً مكملاً للتطوير الشامل للنظم الصحية. وتعمل منظمة الصحة العالمية على وثيقة بعنوان "وضع جدول أعمال لبحوث العلم والتكنولوجيا لدعم استراتيجية الصحة للجميع"، من المقرر تقديمها إلى المجلس التنفيذي للمنظمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ويجب أن تركز جهود البحث في المستقبل، بين أمور أخرى، على مكافحة الأمراض المرتبطة بالفقر وذلك باستخدام تدابير فعالة معروفة جيداً وبتطبيق المعارف القائمة؛ وعلى مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية الخاصة بالمناطق الاستوائية باستعمال جميع الموارد المتاحة، بما في ذلك البحوث الأساسية والكلينيكية والوبائية؛ وعلى علاج ورعاية المرضى على أساس بحوث الطب الأحيائي، والعلم والتكنولوجيا؛ وتقديم الخدمات الصحية (بالعمل مع صانعي السياسة العامة والمجتمعات) من خلال عملية

تقييم الاحتياجات، وبرامج التخطيط، والتمويل وبرامج التنفيذ. وتستهدف جهود اللجنة الاستشارية المعنية ببحوث الصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية الإسهام في تجديد استراتيجيات الصحة للجميع بشكل منظم. ومن المتوقع أن يعالج جدول أعمال بحوث الصحة العالمية القضايا الموضوعية والمنهجية على السواء. وسيعنى لا بعبء الأمراض الشامل فحسب وإنما كذلك بالتفاعل بين قطاعات الصحة والقطاعات الأخرى ذات الصلة. وستجرى دراسة عدة وسائل لقياس الصحة باستخدام المؤشرات الإحصائية، وتقنيات العرض البصري الجديدة القائمة على الحاسوب والنظم القائمة على المعرفة باستخدام المعلومات النوعية المتكاملة المستمدة من مشورة الخبراء.

٣٦- وشملت أنشطة البنك الدولي تقديم المساعدة لنحو ٧٥ مشروعاً للبحوث الزراعية لدعم برامج تتناول تقنيات الزراعة والفلحة وتطويرها لرفع مستوى إدارة الموارد الطبيعية. وتراوحت قروض واقتانات البنك لهذه المشاريع المختلفة بين ٢١ و ١٥٠ مليون دولار؛ وعلى سبيل المثال، بلغ الائتمان الذي قدم لمشروع التكنولوجيا الزراعية للمكسيك (١٩٩٢-١٩٩٩) ١٥٠ مليون دولار. وقام البنك بتصميم ودعم عدة مشاريع وطنية للبحوث الزراعية في عدد من البلدان الأفريقية لتعزيز فعالية البحوث الزراعية.

٣٧- تنفيذ توصيات فريق الخبراء المعني بآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين في البلدان النامية. قدمت عدة منظمات في منظومة الأمم المتحدة ووكالات متخصصة تقارير عن الأنشطة التي تم تنفيذها بصدد هذه القضية. وهكذا أصدرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي هي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تقريراً عن مشاركة المرأة في الصناعة التحويلية وأنماطها، والعوامل المحددة لها واتجاهاتها في المستقبل، خاصة على المستوى الإقليمي. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حلقة دراسية إقليمية لمناقشة مشاركة المرأة في قطاع الصناعة التحويلية. ونفذت في بوليفيا وكولومبيا أنشطة مشاريع بهدف إشراك المرأة في الصناعة. وأفيد بأن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) قد أدرج اعتبارات الجنسين في جميع أعمال المركز. وقام من خلال برنامجه الخاص "بالمرأة في تنمية المستوطنات البشرية" بتنظيم عدة حلقات تدريبية للتوعية باعتباريات الجنسين. وانطوى البرنامج المتعلق بعمليات وضع المؤشرات على تدريب النساء على إجراء مسوحات أولية لتحديد مدى ونوعية مشاركة النساء في مستوطناتهن البشرية. وفي ميدان الربط الشبكي، دعم البرنامج شبكة المرأة والمأوى وشارك في عدة أنشطة مشتركة بين الوكالات. وقد نفذ البرنامج في سبعة بلدان أفريقية، وفي سبعة بلدان في آسيا وفي ستة بلدان في الكاريبي. وقامت جامعة الأمم المتحدة/معهد التكنولوجيات الجديدة، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بإجراء بحوث على أثر التكنولوجيات الجديدة على عمل المرأة في الصناعة في آسيا وبحث أثر التكنولوجيات الجديدة على فرص عمل المرأة ومبادراتها التجارية في تسعة بلدان تم اختيارها لتعكس التنوع الاقتصادي والسوقي في منطقة آسيا - المحيط الهادئ. ولدى الاضطلاع بالبحوث، عقدت حلقات تدارس إقليمية اشتركت فيها المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية في اندونيسيا، وبنغلاديش، وجمهورية كوريا، وسري لانكا، والصين، وماليزيا، والهند لجمع وتبادل المعلومات والآراء بشأن القضية. ونتيجة للبحوث، قدم كتاب عنوانه "المرأة تقابل التكنولوجيا" بقلم السيد س. ميوتر إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين بالصين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ومدد مشروع البحث حتى عامي ١٩٩٦-١٩٩٧ للمضي في بحث ما لأنماط الإنتاج الكثيفة الاعتماد على المعلومات من تأثير، نوعي وكمي، على عمل النساء في منطقة آسيا - المحيط الهادئ مع إيلاء عناية خاصة لقطاعي الصناعة التحويلية والخدمات.

٣٨- العلم والتكنولوجيا للإدارة المتكاملة للأراضي. في إطار عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يجري التصدي لقضايا استخدام العلم والتكنولوجيا للإدارة المتكاملة للأراضي، من خلال أنشطة الاستشعار عن بعد ورسم الخرائط ونظام المعلومات الجغرافية. وفي هذا الصدد، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع لرسم الخرائط لأفريقيا من ١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في أديس أبابا. وركزت السياسات والاتجاهات التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ميدان البحث والتطوير على تكييف وتطبيق واستيعاب محتوى التكنولوجيا الدولية، كما فعل عدد من البلدان النامية في آسيا. وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتنفيذ مبادرة لتعزيز القدرات على إدارة الأراضي، وخصوصاً لصالح بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، لتعيين الاحتياجات والمشاكل الحالية ذات الصلة بإدارة الأراضي في هذه البلدان، ولتمكين الخبراء من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وكذلك من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة من مشاطرة الآراء وتقاسم الخبرات. وقد نظمت حتى الآن عدة حلقات عمل وحلقات تدارس بشأن الموضوع. وفي عام ١٩٩٦، نشرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا "مبادئ توجيهية لإدارة الأراضي" بهدف رئيسي يتمثل في مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على إدخال نظام جديد لإدارة الأراضي من خلال تطبيق نهج تدريجي. ويعالج المنشور قضايا مثل الأطر القانونية، والمسائل المالية، والتخطيط لاستغلال الأراضي، والترتيبات المؤسسية، وإجراء تطبيق نظام إدارة الأراضي، وما إلى ذلك. وأفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه قام، عندما عيّنت منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٩٤ لإدارة العمل المتعلق بالفصل ١٠ من جدول أعمال القرن ٢١، بتوفير أموال ومدخلات تقنية لمشروع مشترك لإعداد مبادئ توجيهية لصياغة أطر سياسة عامة لتخطيط وإدارة موارد الأراضي بشكل متكامل، تم إعدادها بعد مشاورات مكثفة مع المؤسسات الدولية ذات الصلة. وقام فريق خبراء باستعراض مشروع المبادئ التوجيهية بعد ذلك. ومن المتوقع أن تتيح الوثيقة تحسين المعارف بشأن استعراض ووضع سياسات تدعم استغلال الأراضي على أفضل وجه ممكن وتدعم الإدارة المستدامة لموارد الأراضي وأن توفر دراية محسنة ومعززة لتخطيط الإدارة وتعزز قدرات تقييم الأراضي وموارد الأراضي. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، بناء على طلبها ومتى توافرت الموارد، في صياغة وتنفيذ أطر سياساتها الوطنية.

٣٩- وأفيد بأن منظمة الأغذية والزراعة التي تتولى إدارة عمل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الفصل ١٠ (تخطيط وإدارة موارد الأراضي بشكل متكامل) من جدول أعمال القرن ٢١، قد أعدت في عام ١٩٩٥ ورقة أساسية عنوانها "التخطيط لاستغلال موارد الأراضي بشكل مستدام: نحو نهج جديد"، تتصل محتوياتها اتصالاً وثيقاً بتوصيات اللجنة. ويلقي هذا المنشور الضوء على قضايا مثل تخطيط استغلال الأراضي وإدارتها، والروابط بين استخدام الأراضي في المناطق الريفية وفي المناطق المجاورة للمناطق الحضرية والمناطق الحضرية، وحياسة الأراضي، والحقوق المتعلقة بالأراضي وأسواق الأراضي، ونوعية الأراضي ومحدوديتها بالنسبة للاستخدامات المختلفة، وهو يضع بعض المبادئ لنهج متكامل لإدارة الأراضي. وأفيد بأن المنظمة قد خططت لتنظيم حلقة تدارس بتمويل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينتظر أن تسفر عن وضع نص أولي لنهج جديد متكامل. وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتبر تقنيات النظائر أدوات نفيسة لتحديد أفضل وسائل للإدارة المتكاملة للأراضي وللحراثة الزراعية المستدامة. وتهدف الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى نقل تكنولوجيات تقدير تآكل التربة للمساعدة في وضع سياسات ملائمة لمكافحة التآكل. وتساعد تكنولوجيات أخرى في تعيين وانتقاء أنواع وراثية للنباتات قادرة على اكتساب مزيد من المواد الغذائية، وفي استحداث نظم متكاملة لتغذية النباتات لزيادة استجابة الغلة إلى أقصى حد والحد من تلوث البيئة ومن تدهور الموارد الطبيعية. وتساعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضاً في وضع وتطبيق تدابير زراعية مضادة

في المناطق التي تعاني من تلوث النويدات المشعة. وتحظى هذه الأنشطة بدعم الشعبة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٠- تعزيز نظم البحث والتطوير لبناء القدرات الابتكارية ودعم مشاريع بناء القدرات التكنولوجية. ركزت أنشطة إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة على استحداث ونقل تكنولوجيات سليمة بيئياً. وأشار التقرير الخاص بنقل التكنولوجيا السليمة بيئياً وبالتعاون وبناء القدرات الذي أعدته إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في عام ١٩٩٦ للدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة (E/CN.17/1996/13)، بوجه خاص، إلى امكانيات القيام بتقييم الاحتياجات التكنولوجية الوطنية كأداة لتيسير وربما تسريع استحداث تكنولوجيات سليمة بيئياً واعتمادها ونشرها. وتمثل عملية تقييم الاحتياجات فرصة للدخول في حوار وطني يتناول الاستراتيجيات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية، والمشاركة في تخطيط وتنفيذ أعمال بناء القدرات فيما يتعلق بتطبيق التكنولوجيات السليمة بيئياً. وقد أجريت دراسات لتقييم الاحتياجات بالاشتراك بين هولندا وكوستاريكا وسويسرا وباكستان، وتنظر اللجنة الأوروبية في تنفيذ مبادرة مماثلة في تونس. وأفيد أيضاً بأنه تم تنفيذ أنشطة أخرى ذات صلة من جانب مانحين على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف. واشترك مركز التكنولوجيا الاقليمي في أفريقيا وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنظيم حلقة تدارس اقليمية في أفريقيا بشأن تقييم الاحتياجات التكنولوجية لدعم نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً ودعم التعاون التكنولوجي (داكار، ١٧-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦). وتبدأ المراكز الوطنية والمحلية للإنتاج الأنظف في القيام بدور رئيسي لإنشاء شبكات للإنتاج الأنظف على نطاق الأمة، وتنسيق برامج الإنتاج الأنظف، وتحقيق التفاعل بين الصناعة والحكومات والجامعات والمنظمات غير الحكومية، ونشر المعلومات. وأعدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دليلاً لأفضل ممارسات الإنتاج الأنظف في أوروبا الوسطى والشرقية. وأشار إلى دور مركز نقل التكنولوجيا لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وإلى دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز مراكز الإنتاج الأنظف. وتم تعيين عدد من التدابير المحددة لمساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تكييف تقنيات الإنتاج الأنظف، بما في ذلك اعتماد معايير وممارسات لإدارة البيئة، وتشجيع عمليات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، واستحداث نظم معلومات للتكنولوجيات السليمة بيئياً، وتشجيع مشاريع تقييم الاحتياجات التكنولوجية ومراكز الإنتاج الأنظف.

٤١- وفيما يتعلق بالعمل في مجال بناء القدرات التكنولوجية، أفادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأنها نظمت وشاركت في أول مؤتمر إقليمي في أفريقيا عن العلم والتكنولوجيا عقد في أديس أبابا، أثيوبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. واعتمد المؤتمر الإقليمي قراراً شاملاً بشأن بناء بيئة مؤاتية وقدرات لتطوير وتطبيق العلم والتكنولوجيا؛ ومن المقرر عقد اجتماع ثانٍ للمؤتمر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. واشتركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً في تنظيم وأعمال الاجتماع الأول للمؤتمر دون الإقليمي لأفريقيا الغربية عن العلم والتكنولوجيا الذي عقد في ياموسوكرو، كوت ديفوار، في أيار/مايو ١٩٩٦، والذي اعتمد مشروع سياسة دون إقليمية وعدداً من المشاريع ذات الأولوية في هذا المجال، بما في ذلك مشروع لتدريب مدراء البحوث. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً حلقة تدريبية عن "حوافز تطوير وتطبيق العلم والتكنولوجيا في أفريقيا" (غانا، حزيران/يونيه ١٩٩٥)، و"اجتماعاً لفريق خبراء عن إعداد تشريعات نموذجية لتنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا في أفريقيا" (جمهورية تنزانيا المتحدة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦). وقدمت عدداً من الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء فيما يتعلق بوضع وتنفيذ سياسات للعلم والتكنولوجيا (الكونغو، آب/أغسطس ١٩٩٥؛ ناميبيا، آذار/مارس ١٩٩٦؛ غينيا، أيار/مايو ١٩٩٦؛ بوتسوانا، نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ١٩٩٦؛ جنوب

أفريقيا، أيلول/سبتمبر ١٩٩٦؛ غينيا - بيساو، تشرين الأول/أكتوبر؛ راندا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦). وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعاونها الوثيق مع المركز الإقليمي للتكنولوجيا في أفريقيا حيث أجرت له دراسة لتعزيز قدرة المركز على الإدارة، ومع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بشأن مشروع لتشجيع إجراء الحوارات في الدول الأعضاء بشأن سياسات العلم والتكنولوجيا. واستهدفت هذه الأنشطة تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إعداد وتنفيذ سياسات العلم والتكنولوجيا في المنطقة. ولتوعية المجتمع الدولي بالمشاكل الخاصة التي تواجهها أفريقيا في مجال العلم والتكنولوجيا، شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً في حلقة دراسية إقليمية عن تشجيع الأغذية (المغرب، آذار/مارس ١٩٩٦) وفي حلقة دراسية دولية نظمها أكاديمية العلوم في نيويورك (نيسان/أبريل ١٩٩٦). وللجنة الإقليمية ممثل في اللجنة التوجيهية للشبكة الأفريقية لدراسات السياسة التكنولوجية (زمبابوي، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦). وهي تخطط للاشتراك في لجنة الاعتماد التابعة لمنظمة المعايير الإقليمية في أفريقيا (القاهرة، مصر، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) لتقديم مدخلات وتنسيق أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على نحو أفضل مع أنشطة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في ميدان العلم والتكنولوجيا.

٤٢- وفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أتاحت اجتماعات كبار مستشاري الحكومات المشتركة في اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنيين بالعلم والتكنولوجيا محفلاً فريداً لتبادل الخبرات في هذا الميدان بين بلدان أوروبا الغربية والاقتصادات الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية. وتناقش هذه القضايا بشكل عام أثناء الاستعراضات الدورية للتغييرات الرئيسية في السياسات الوطنية للعلم والتكنولوجيا؛ وبشكل أكثر تحديداً، عقد عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل المتخصصة تحت رعاية كبار المستشارين المعنيين بالعلم والتكنولوجيا. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عقدت في بودابست حلقة عمل عن السياسة الصناعية في هنغاريا، ونظرت في قضايا من بينها دعم تجديد البحث والتطوير. وكان الهدف من الحلقة هو تقديم المساعدة للسلطات الهنغارية للانتهاء من وضع مفهوم لسياسة وطنية للصناعة أقرته الحكومة الهنغارية بعد ذلك. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، عقدت في بولندا حلقة دراسية عن سياسة الدول في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بهدف تشجيع الابتكار في الصناعة، وأتاحت هذه الحلقة مناقشة أهداف ومشاكل سياسة الابتكار، والأدوات التي تدعم هذه السياسة ودور التعاون الدولي في تشجيع الابتكار. ويعتزم عقد حلقتين أخريين كهذه تحت رعاية كبار المستشارين المعنيين بالعلم والتكنولوجيا. وقد أكد الاتحاد الروسي عزمه على استضافة حلقة دراسية في عام ١٩٩٧ أو في عام ١٩٩٨ بشأن إعادة تشكيل نظام إدارة العلم والتكنولوجيا في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة. وقررت سلطات لاتفيا استضافة حلقة تدارس عن تيسير تنفيذ نتائج البحث والتطوير في خريف عام ١٩٩٧.

٤٣- وفي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي تقدم وحدة التنمية الصناعية المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي/منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، من خلال المشروع الإقليمي لسياسات الابتكار والقدرة التنافسية، المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (RLA/88/039) مساعدة تقنية للحكومات في المنطقة منذ عام ١٩٩٠ فيما يتعلق بسياسات التنمية التكنولوجية وتعزيز الوكالات الحكومية المسؤولة عن العلم والتكنولوجيا. وتقدم مساعدة تقنية ذات صلة بالفقرة ٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/١٩٩٥، إما مباشرة لوكالات العلم والتكنولوجيا أو من خلال دعم المؤسسات المسؤولة عن تصميم سياسات تعزيز القدرة التنافسية في المنطقة، بما في ذلك دعم الابتكار والجوانب المتصلة بنشر التكنولوجيا. فقدمت مساعدة تقنية من خلال إحدى الطريقتين للبرازيل، وبوليفيا، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وفنزويلا، وكولومبيا.

٤٤- ومنذ عام ١٩٩٣، تقدم أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية دعماً أساسياً لعمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، خاصة في المجالات المشار إليها في القرار ٤/١٩٩٥، ويتم ذلك من خلال دعم المداورات الحكومية الدولية، والبحوث المتصلة بالسياسة العامة، والتعاون التقني. ويرد بيان كامل عن العمل ذي الصلة الذي أنجز على مدى السنوات الأخيرة في الوثيقة TD/B/COM.2/Misc.2 التي قدمت إلى الدورة الأولى للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة التابعة للأونكتاد. وتشمل الأنشطة التي نفذت تنظيم حلقة عمل بدعم من حكومة المملكة المتحدة عن جوانب مختارة من التعاون من أجل بناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية عقدت في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وعلى أساس المواد التي قدمت في حلقة العمل، أعدت الأمانة منشوراً بعنوان "بناء القدرات التكنولوجية والشراكة التكنولوجية: النتائج الميدانية والتجارب والبرامج القطرية". وعقد أيضاً اجتماع للخبراء عن الشراكة في مجال التكنولوجيا لأغراض بناء القدرات والقدرة على المنافسة في هلسنكي في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بدعم من حكومة فنلندا، وقدم تقريره إلى الدورة التاسعة للأونكتاد في ميديرا. وشملت الأعمال الأخرى إعداد منشور بعنوان "التكنولوجيات الجديدة وبناء القدرات التكنولوجية على مستوى المؤسسات: بعض انعكاسات السياسة العامة". وتبين هذه الدراسة أنه بينما تخلق التكنولوجيات الجديدة الآخذة في الظهور تحديات جديدة، فإنها تتيح أيضاً فرصاً جديدة للوافدين المتأخرين إلى مجال الصناعة. وأعد أيضاً عدد من الدراسات الأخرى ومن المقرر نشرها قريباً في كتاب عنوانه "بناء القدرات التكنولوجية ونجاح نشاط التصدير: دراسات من آسيا" (Routledge, 1997).

٤٥- واستمرت الأمانة في تقديم الدعم الأساسي لعمل اللجنة بشأن تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك تنظيم عدة اجتماعات لفريقها العامل بشأن هذا الموضوع. ومما يتصل بالعمل المتعلق بتكنولوجيا المعلومات، إعداد الأمانة للعدد العاشر من نشرة ATAS (نظام التنبيه إلى التكنولوجيات المتقدمة) التي تتناول تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية.

٤٦- وتلبية لطلب اللجنة والأونكتاد التاسع، شرع الأونكتاد في عام ١٩٩٦ في تنفيذ برنامج لاستعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح البلدان المهتمة بالأمر. ونفذ هذا الاستعراض لصالح كولومبيا ويجري تنفيذه حالياً لصالح جامايكا. وأبدت عدة بلدان أخرى اهتمامها بإجراء هذا الاستعراض. وأعدت الأمانة تقريراً مرحلياً عن الاستعراضات القطرية للدورة الثالثة للجنة إلى جانب المذكرات المشار إليها أعلاه المتعلقة ببحث سبل ووسائل الاحتفال بذكرى مؤتمر فيينا للعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وبنظم الطاقة المستدامة، وتنسيق العمل.

٤٧- ويضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بتنفيذ المشروع الوطني لمراكز الانتاج الأنظف الذي يهدف إلى بناء القدرات القطرية للاضطلاع بأنشطة الانتاج الأنظف، بما في ذلك التدريب ونشر المعلومات ونقل التكنولوجيا. ويوجد حالياً تسعة من هذه المراكز على نطاق العالم. ولتحفيز تبادل المعلومات والتعاون الدولي، تتصل المراكز بعضها ببعض عن طريق البريد الإلكتروني والرسائل الاخبارية والاجتماعات السنوية. وفي إطار الدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة كوكالة تنفيذية تابعة للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، قدم برنامج عمل الصناعة والبيئة بشأن الأوزون، التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، للبلدان النامية مشاريع دعم مؤسسي لوحدات الأوزون الوطنية الحكومية. واستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال مكون الربط الشبكي للمعلومات البيئية، في تيسير جمع المعلومات البيئية وتبادلها ونشرها بين البلدان والمناطق لتقييم قضايا البيئة والتنمية الرئيسية

في إطار تعاوني، واتخذ ترتيبات لإنشاء شبكة عالمية لمراكز البيانات البيئية ولتبادل المعلومات وأتاح نظام إحالة لمصادر المعلومات، وعزز تنمية القدرات الوطنية ودون الإقليمية لإدارة البيانات وقواعد البيانات، وذلك لدعم عمليات تقييم حالة البيئة في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأعد المركز الدولي لتكنولوجيا البيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجية لبناء القدرات تركز على تصميم وتنفيذ برامج نموذجية ذات نطاق إقليمي ودون إقليمي أسهمت في تحسين ممارسات الإدارة البيئية للمناطق الحضرية ولموارد المياه العذبة. وقد أعقبت هذه الأنشطة ما أولاه جدول أعمال القرن ٢١ والقرار الأخير للجمعية العامة بشأن العلم والتكنولوجيا، من اهتمام لبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لاستغلال الموارد بطريقة مستدامة.

٤٨- ورأت منظمة الأغذية والزراعة أن نظم البحوث الزراعية الوطنية القوية والفعالة لتوليد ونقل التكنولوجيا الملائمة أمر حتمي للانطلاق نحو تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وأخذت المنظمة تساعد نظم البحوث الزراعية الوطنية في البلدان الأعضاء لتعبئة جميع الموارد المتاحة بطريقة متسقة ولإقامة شراكات وروابط وظيفية فيما بين المعاهد الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية والدولية ذات الصلة لبلوغ أهدافها. وتعنى منظمة الأغذية والزراعة بعمليات الشراكة وآليات الربط الفعالة، على المستويات الأربعة التالية: (١) تعزيز الروابط بين عناصر نظم البحوث الزراعية الوطنية؛ (٢) تعزيز الروابط بين معاهد البحوث الزراعية الوطنية وخدمات الإرشاد والمزارعين؛ (٣) تعزيز عمليات الشراكة بين نظم البحوث الزراعية الوطنية ومحافلها الإقليمية ودون الإقليمية؛ و(٤) دعم إنشاء عمليات شراكة وظيفية بين نظم البحوث الزراعية الوطنية ومجتمع البحث العالمي.

٤٩- وحولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مركز اهتمامها في عمليات التعاون التقني من بناء القدرات للمؤسسات العلمية إلى نهج للمساعدة الإنمائية يسعى إلى دعم أولويات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والبشرية في الدول الأعضاء. وفي الوقت ذاته، استمرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم بناء القدرات العلمية والتكنولوجية بتنفيذ مشاريع التعاون التقني، وبتنسيق مشاريع البحث الدولي وتدريب القوى العاملة. وفي عام ١٩٩٥، قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خدمات في إطار التعاون التقني تبلغ قيمتها ٦٣ مليون دولار أمريكي. وغطت مجالات خبرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تطبيق العلم والتكنولوجيا النووية ذات الصلة في مجموعة واسعة من مجالات التنمية، بما في ذلك الصحة البشرية، والأمن الغذائي، وتوريد الطاقة المستدامة، وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة. ونفذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضاً عدة مشاريع لمساعدة البلدان على الاتصال بالنظام الدولي للمعلومات النووية.

٥٠- وتساعد منظمة الطيران المدني الدولي عدداً من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، على تنفيذ مشاريع تستهدف دعم بناء القدرات التكنولوجية. ففي أندونيسيا مثلاً، ساعدت منظمة الطيران المدني الدولي الحكومة في بناء قدرتها التقنية لتصميم وإنتاج وضمان جودة طائرة N-235؛ وفي الهند، ساعدت في إعداد خطة عمل لتنفيذ نظام جديد للملاحة الجوية؛ وفي ميانمار، شملت أنشطة منظمة الطيران المدني الدولية تعزيز القدرات التقنية في ميانمار لإتاحة نظام آمن وحديث لمراقبة حركة الطيران الجوي؛ وفي بوتسوانا، ركزت أنشطة منظمة الطيران المدني الدولية على جوانب التنمية البشرية المستدامة في هيئة بوتسوانا للطيران المدني وعلى إنشاء وحدة تدريب في الهيئة؛ وفي أثيوبيا، ساعدت منظمة الطيران المدني الدولي الحكومة في تعزيز قدرتها في أعمال إعادة بناء مطار أديس ابابا؛ وفي الصومال، وفرت التعاون التقني لحالات الطوارئ لانتقال خدمات مراقبة حركة النقل الجوي وخدمات الحريق والإنقاذ وغيرها من

الخدمات الحساسة في الطيران المدني من القيادة العسكرية التابعة للأمم المتحدة إلى سلطة الطيران المدني، وساعدت في إعادة إصلاح الهياكل الأساسية في مطار مقديشو الدولي.

٥١- وتقدم المنظمة البحرية الدولية، من خلال برنامجها المتكامل للتعاون التقني، المساعدة للبلدان النامية في بناء القدرات الوطنية أو النهوض بمستواها لتحقيق السلامة البحرية، وحماية البيئة البحرية وإصلاحها؛ ووضع وتنسيق التشريع البحري (بما في ذلك إدماج الاتفاقيات الدولية في القانون الوطني)؛ وتنمية القدرات لمراقبة الدول للموانئ وتدريب مفتشي السفن؛ وتنمية قدرات الاستجابة الإقليمية والوطنية لحالات الطوارئ البحرية، بما في ذلك إنشاء مراكز للاستجابة والإعلام والتدريب؛ وإنشاء ورفع مستوى الخدمات القائمة لحركة مرور السفن ومراكز تنسيق البحث والإنقاذ؛ وإنشاء وإدارة مرافق استقبال في الموانئ.

٥٢- وأفادت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عن قيامها بمجموعة واسعة من الأنشطة، تشمل برامج التعاون التقني ذات الصلة بتوصيات اللجنة. ويستهدف عملها دعم الحكومات في الجهود التي تبذلها لمعالجة الجوانب والقضايا العديدة للسياسة التكنولوجية التي تؤدي إلى الابتكار في الهياكل الأساسية وفي القطاع الخاص من أجل زيادة المشاركة في التطورات التكنولوجية العالمية وفي القدرة التنافسية المستدامة. وجرى في اجتماع فريق خبراء نظمته إدارة التكنولوجيا التابعة لليونيدو وعقد في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ تقييم شامل لفرص التصنيع التنافسي والتنمية المستدامة. وتعدّ اليونيدو، من خلال نشراتها وخدماتها للاتصال المباشر، ببقاء البلدان النامية على علم بالتطورات والاتجاهات القائمة في التكنولوجيات المتقدمة والجديدة. وهي تساعد أيضاً في تنمية القدرات الوطنية والإقليمية لرصد وتقييم التكنولوجيات وتأمين تدفقات التكنولوجيا وتوجيهها خاصة من خلال استخدام أدوات مثل Techmarts أو أسواق التكنولوجيا. وتسعى اليونيدو أيضاً إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على حيازة التكنولوجيا بتيسير الحصول على المعلومات الملائمة وبتحسين مهارات المستشارين المحليين الذين يلعبون احتياجات مشتري التكنولوجيا. وقد أعد في الآونة الأخيرة كتيب للتفاوض على نقل التكنولوجيا لاستخدامه في الحلقات الدراسية وحلقات العمل. وتستهدف آلية اليونيدو للبناء والتشغيل والنقل استغلال الإمكانيات التي تنطوي عليها عمليات الشراكة التجارية الدولية لتعزيز القدرات التكنولوجية في البلد المضيف. وتقدم المنظمة أيضاً مساعدات للبلدان النامية لتصميم أطر للسياسة العامة في مجالات مثل التكنولوجيا الأحيائية، وتكنولوجيا المواد وتكنولوجيا الطاقة. وهي تتيح الخبرة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لتيسير تصميم المؤسسات القائمة على التكنولوجيا وبدء عملها وتنميتها. ومن أجل تيسير تعزيز نظم الابتكارات الوطنية، بدأت اليونيدو في تقييم هذه النظم بتقديم الخدمات الاستشارية لصانعي السياسات. وأنشأت اليونيدو على مدى السنوات القليلة الماضية عدة مراكز امتياز للبحث والتدريب، منها مراكز في ترييسته (إيطاليا)، وفي برث (أستراليا) وفي تايجون (جمهورية كوريا)، وساعدت في إعادة إنعاش/إعادة هيكلة مراكز البحث والتطوير في أكثر من ١٠ بلدان نامية. ويجري التركيز في دعم نقل التكنولوجيا، على مستوى القطاعات الفرعية الصناعية، على نقل تكنولوجيات أنظف وعلى تطبيق نظم حديثة لإدارة الجودة في قطاعات مثل الجلود، والأخشاب، والمنسوجات، والمواد الصيدلانية، والمطاط والبتروكيميائيات. وتسهم اليونيدو أيضاً في تعزيز التعاون التقني على مستوى المؤسسات، خاصة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب.

٥٣- وصول المؤسسات العلمية والتقنية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى شبكات تكنولوجيا المعلومات وتيسير الاتصالات الالكترونية الملائمة فيما بين المؤسسات العاملة في تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. قدمت عدة منظمات دولية تقارير عن الأنشطة ذات الصلة التي قامت بتنفيذها. فأفيد بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعمل بنشاط في سائر أنحاء أفريقيا وأنها معنية بتنمية الاتصالات الالكترونية وقواعد البيانات ذات الأهمية المشتركة. وسعيًا إلى استجلاء العلاقة بين شبكة انترنت والتنمية الريفية، تولت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع إدارة دراسات الارشاد في المناطق الريفية بجامعة غيلف برعاية بعثة لتقصي الحقائق أسفرت عن وضع تقرير بعنوان "انترنت والتنمية الريفية". ويصف التقرير عناصر نهج للاتصال من أجل التنمية يطبق على أنترنت والتنمية الريفية، مع توصيات بشأن استراتيجية وأنشطة واستعراض عام لأنشطة الأنترنت في البلدان النامية، وهو يتضمن مجموعة اقتراحات لمشاريع نموذجية يمكن أن تكون، مع التوصيات، ذات أهمية لوكالات إنمائية أخرى تقوم، أو مهمتها أن تقوم بأنشطة دعم تركز على إنشاء هياكل أساسية لشبكة أنترنت وتطبيقاتها في البلدان النامية. وقد استحدثت جامعة الأمم المتحدة/معهد التكنولوجيا الجديدة قاعدة بيانات عالمية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية تتضمن بيانات عن عدة مؤشرات للتنمية التكنولوجية والاقتصادية في أكثر من ١٣٠ بلداً صناعياً ونامياً لعدة فترات زمنية. وتبين الشبكات الالكترونية التي تستخدم أنترنت أنشطة مبادرة بحوث الانبعاثات الصفرية (جامعة الأمم المتحدة/مبادرة بحوث الانبعاثات الصفرية)، التي يتمثل أحدها في الشبكة المتكاملة للنظم الأحيائية التي تمكن ٢١٠ خبراء من المشاركة إلكترونياً. ولمساعدة البلدان النامية على تلبية الاحتياجات وتعزيز القدرات المحلية في تكنولوجيا البرامج، يركز المعهد الدولي لتكنولوجيا البرامج التابع لجامعة الأمم المتحدة على إعداد البرامجيات المتقدمة وتوفير التدريب العالي ومنح الزمالات. وتشمل مشاريع التنمية المتقدمة تقنيات التصميم لنظم الوقت الحقيقي، والنظم التفاعلية والتجهينية والمختلطة؛ ونظم المحاسبة للسكك الحديدية، خاصة لإعادة وضع جداول لمواعيد القطارات؛ ونظم معلومات للصناعة التحويلية وللحياكل الأساسية للحكم؛ ونظم البيانات الكتابية المتعددة اللغات؛ ونظم لدعم مراقبة حركة النقل الجوي؛ والنظم الرقمية لأجهزة الهاتف المتعددة الخطوط. وتنظم جامعة الأمم المتحدة/المعهد الدولي لتكنولوجيا البرامجيات حلقات عمل على مستوى الدراسات العليا وما بعد الدكتوراه تتراوح مدتها بين أسبوع وثلاثة أسابيع عن أكثر التقنيات تقدماً لتطوير تكنولوجيا البرامجيات في المجالات ذات الأولوية لجامعة الأمم المتحدة/المعهد الدولي لتكنولوجيا البرامجيات. وفي عام ١٩٩٦، نظمت ١٨ من هذه الدورات التدريبية في ماكاو والصين وفيت نام والهند والفلبين ومنغوليا وبيلاروس والاتحاد الروسي ورومانيا وبولندا والبرازيل والأرجنتين وغابون. وعلاوة على ذلك، يجري حالياً تعزيز تدريب المدربين. وتضطلع جامعة الأمم المتحدة، منذ عام ١٩٨٣، بتنفيذ مشروع للتدريب والبحث في مجال الاتصالات الدقيقة والمجالات ذات الصلة بالاشتراك مع المركز الدولي للفيزياء النظرية وبدعم مالي من حكومة إيطاليا. وتوخياً لمساعدة الجامعات ومعاهد البحوث في البلدان النامية على تعزيز قدراتها العلمية والتقنية في المعلوماتية الدقيقة، عقدت عدة دورات تدريبية وحلقات عمل في عام ١٩٩٦ كما حدث في الماضي. وفي إطار اتفاق التعاون بين جامعة الأمم المتحدة وجامعة ياوندي والمعهد الوطني للمعلوماتية والأتمتة بفرنسا، بذلت جهود منذ عام ١٩٨٤ لتعزيز قدرة إدارة علوم الحاسوب بجامعة ياوندي كمركز تدريب عال في المعلوماتية الدقيقة ولتعزيز التعاون الإقليمي في علم الحاسوب.

٥٤- وأفيد بأن المنظمة الدولية للطاقة الذرية تشترك في عدة مشاريع لإدراج قدر أكبر من بياناتها التقنية والعلمية في شبكة انترنت كيما تكون متاحة، لا سيما لمؤسسات البلدان النامية. ويجري حالياً توفير قاعدة بيانات النظام الدولي للمعلومات النووية على أقراص متراصة بذاكرة قراءة فقط وكذلك عبر شبكة انترنت، وهو ما من شأنه أن يحسن وصول البلدان النامية إليها، وقد وفر النظام الدولي للمعلومات النووية، من خلال مشاريع التعاون التقني، أكثر من ١٠٠ حاسب الكتروني لمراكز النظام في البلدان النامية. ومن المقرر إتاحة المعلومات الأخرى من النظام الدولي للمعلومات النووية عبر شبكة انترنت بحلول نهاية عام ١٩٩٧. ويجري تنفيذ مشاريع أخرى لتوفير مزيد من المعلومات التقنية والعلمية في إطار خدمات الوكالة على شبكة الانترنت. وتدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدة مشاريع للتعاون التقني تيسر تطبيق العلم والتكنولوجيا بتوفير المعلومات العلمية والتقنية في البلدان النامية، خاصة "مشروع نظام المعلومات النووية" الذي استكمل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، والذي يهدف إلى وضع نظام إقليمي لمراكز المعلومات النووية يسمح بتقاسم موارد المعلومات. وأفيد بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعمل بنشاط في كل أنحاء أفريقيا وأنها تقوم بتمية الاتصالات الالكترونية وقواعد البيانات ذات الأهمية المشتركة، وتستعزز نظم المكتبات ونقل المعلومات المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا النوويين وستشجع إنشاء وتحسين شبكات المعلومات الوطنية في سياق البرامج الوطنية لتطوير العلم والتكنولوجيا. وينفذ مشروع آخر في بيلاروس بهدف مساعدة هذا البلد في أنشطة الإعلام العام ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا النوويين وكذلك تيسير الوصول إلى شبكة انترنت واستخدامها.

٥٥- وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من خلال برنامجها للمعلومات الصناعية بإنشاء شبكات معلومات إقليمية، ودون إقليمية، ووطنية وقطاعية (مثلاً في مجالات الطاقة، والبيئة، والمعلوماتية، والمواد الجديدة والتكنولوجيا الأحيائية مستهدفة أساساً تأمين حصول البلدان النامية على المعلومات النوعية المتعلقة بالتكنولوجيات المتقدمة والملائمة. وتستهدف الشبكات تيسير وتسريع المعلومات ذات الصلة على نحو يحقق فعالية التكلفة لصالح المستخدمين في البلدان النامية لبنك المعلومات الصناعية والتكنولوجية التابع لليونيدو ولتعزيز أنشطة اليونيدو وخدماتها. ويحتفظ بنك المعلومات الصناعية والتكنولوجية التابع لليونيدو بقواعد بيانات تتضمن معلومات تشمل عروض التكنولوجيا والطلبات عليها، وفرص المشاريع المشتركة؛ والتنمية الصناعية: مقتطفات من التقارير والدراسات، إلخ، وأدلة لمراكز البحث والتطوير ومصادر المعلومات الأخرى؛ واتفاقات لنقل التكنولوجيا؛ والتوفير في الطاقة الصناعية؛ والتكنولوجيا النظيفة؛ وتكنولوجيا المواد؛ والعلم والتكنولوجيا في مجال الأغذية. ويساعد البرنامج البلدان النامية على الوصول مباشرة إلى مصادر وشبكات المعلومات ويزيد من ثم قدرة البلدان النامية على استخدام تقنيات الاتصال الحديثة للحصول على المعلومات وتحليل المعلومات التكنولوجية - الاقتصادية المجمعة. وهو يهدف إلى إنشاء شبكة لرصد الدعم مع الحكومات ومؤسسات التنمية العلمية والتكنولوجية الوطنية والصناعة في البلدان النامية.

٥٦- ولدعم أنشطة الربط الشبكي في البلدان النامية، شرع البنك الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (infoDov) في تنفيذ برنامج الإعلام لأغراض التنمية وهو برنامج عالمي يديره البنك الدولي لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة الكاملة من ابتكارات تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها. وقد بلغت تعهدات المانحين من الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف والمقطاع الخاص ٤,٥ ملايين دولار بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ويقدم البرنامج منها للمقترحات التي يوافق عليها بعد تقييمها (تقل معظم هذه المنح عن ٢٥٠ ٠٠٠ دولار للمشروع الواحد). وقدم أكثر من ١٥٠ مقترحاً إلى البرنامج منذ عام ١٩٩٥ ويجري بالفعل تنفيذ عدة مشاريع. وتمثل قضايا الاتصال والتدريب على شبكة أنترنت في إطار الأوساط المعنية بالعلم والتكنولوجيا في البلدان النامية محور التركيز في اقتراحات عديدة يجري تقييمها في الوقت الحاضر. وفي تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بدأت نيابة رئاسة البنك الدولي لتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص في تطبيق شبكة التكنولوجيا (TechNet). وشبكة التكنولوجيا هي برنامج للربط الشبكي يقدم معلومات لأغراض التنمية ويساعد في وضع مشاريع ذات صلة بالعلم والتكنولوجيا. وتقوم شبكة التكنولوجيا بوضع منهجية لتقارير "تقييم الدراية" ترمي إلى تقييم قدرة البلدان النامية على تأمين الحصول على المعارف العلمية والتكنولوجية ونشرها واستخدامها استخداماً مثمراً. وترعى شبكة التكنولوجيا أيضاً مؤتمرات، وحلقات دراسية ومنشورات ومؤتمرات ترأسها الأنترنت تركز على العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٥٧- دمج الموارد لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. عند النظر في مسألة دمج الموارد، اعترفت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثانية بالمستوى المتناقص بشكل عام من موارد المانحين المتاحة للتعاون الإنمائي بصفة عامة وللعلم والتكنولوجيا بصفة خاصة. وفي هذا الصدد، رهبت اللجنة بنتيجة الاجتماع الاستشاري المعني بدمج الموارد من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي دعا إلى إجراء عمليات دمج متعددة للموارد. واعترفت اللجنة بأنه نظراً إلى نقص الأموال المتاحة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، يمكن أن يطلب دعم للمشاريع الجيدة التي حددت، من صناديق البرامج الإقليمية والأقاليمية التي تتيحها مصادر التمويل الدولية المختلفة، خاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مجلس إدارته. ومن الأفكار التي يمكن اقتراحها للتمويل إقامة مشاريع للحوار بشأن السياسات القطرية في مجال العلم والتكنولوجيا تستهدف تحسين السياسات الوطنية للعلم والتكنولوجيا يكون اشترك وكالات التمويل واللجان الاقتصادية الإقليمية أساساً فيها. ويمكن أن يمثل دور تنسيقي تضطلع به اللجنة في حفز الفكر العالمي وبناء الأنظمة بشأن مواضيع متشعبة مثل تكنولوجيا المعلومات من أجل وضع برامج ذات طبيعة متعددة الأطراف يمكن أن تكون أداة في تعبئة الموارد من جميع المصادر المتاحة.

٥٨- وأحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً في دورته الموضوعية المعقودة في عام ١٩٩٥ بالتوصيات التي اعتمدها الاجتماع الاستشاري المعني بدمج الموارد لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (نيويورك، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤) ووافق على أن يركز دمج الموارد على الصعيد الدولي على مواضيع محددة وأهداف مشتركة بين المتلقين والمانحين والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية. وينبغي أن تركز هذه المواضيع والأهداف المشتركة على آليات طوعية وغير رسمية تعزز التفاعل الكامل بين المانحين والمتلقين. وأوصى المجلس أيضاً بأن توفر اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية محفلاً لتبادل الآراء والتفاعل بين الشركاء في مختلف الشبكات ومخططات التنسيق. ويمكن عقد هذا المحفل إما كجزء من دوراتها التي تعقد كل سنتين، أو كنشاط فيما بين الدورات على النحو الذي تقتضيه وتحدده اللجنة بالتشاور مع كيانات الأمم المتحدة المختصة والمنظمات الدولية (الفقرة ١٥ من القرار ٤/١٩٩٥).

٥٩- وقد دعت أمانة ألوكتاد الحكومات الأعضاء في اللجنة والمنظمات الدولية، في الطلب الذي وجهته إليها، إلى تقديم أية معلومات واقتراحات تتعلق بقضية دمج الموارد.

٦٠- واستجابة لهذا الطلب، أفادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأنها تعمل في تعاون وثيق مع المؤسسة الأفريقية للبحث والتطوير ومع محفل البحث والتطوير من أجل التنمية بفضل العلم في أفريقيا، وهما منظمتان أفريقيتان غير حكوميتين معنيتان بتمويل وإدارة العلم والتكنولوجيا. وأنها تتعاون أيضاً مع عدد من المانحين لجمع بعض الأموال لتنفيذ مشاريع مهمة خارجة عن الميزانية في المجالات ذات الأولوية. وترى منظمة الطيران المدني الدولية أنه ينبغي في مجال دمج الموارد، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية، ضمان التركيز على الأهداف المشتركة بين المتلقين. ولهذا الغرض، تبذل منظمة الطيران المدني الدولية خاصة إزاء الانخفاض الحاد في تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاريع الطيران المدني، جهوداً مكثفة من حيث تقديم خبرتها للبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية في تخطيط وإدارة مشاريع الطيران المدني التي تولمها هذه المؤسسات. وقد حقق هذا الجهد نجاحاً محدوداً حتى الآن. وتبذل جهود مماثلة أيضاً مع مؤسسات دولية أخرى مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وأفادت المنظمة البحرية الدولية بأن برنامجها للتعاون التقني يعاني منذ فترة من الوقت من قيود مالية شديدة. وهذه القيود ليست قاصرة على المنظمة وحدها. وقد أشارت لجنة التنسيق الإدارية إلى نقص الأموال واسترعت الانتباه إلى الاحتياجات الخاصة للوكالات التقنية الأصغر مثل المنظمة البحرية الدولية التي ليس لديها ميزانيات خاصة بها للتعاون التقني، ولا تمثيل مستقل في الميدان. فبرنامج المنظمة البحرية الدولية الذي نما بفضل الدعم المالي الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبضعة بلدان مانحة قد عانى من انخفاض شديد في الأموال الدولية التي كانت تتاح له سابقاً بسبب التغييرات التي أدخلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على السياسات، وبسبب الصعوبات المالية التي تعاني منها الدول الأعضاء. وقد انخفضت بالفعل مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج المنظمة البحرية الدولية من ٦ ملايين دولار أمريكي في عام ١٩٨٨ إلى ١,٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥. وتبذل الجهود بقوة لاجتذاب التمويل من المانحين ولتقاسم التكاليف مع منظمات أخرى سعياً إلى زيادة التغطية التي يتيحها البرنامج المتكامل للتعاون التقني للمنظمة البحرية الدولية وتعزيز تأثيره. واتخذت جمعية المنظمة البحرية الدولية في دورتها التاسعة عشرة التي عقدت في عام ١٩٩٥ قراراً لتمكين المنظمة من توفير بعض الأموال الأساسية للمشاريع من خلال صندوق داخلي للتعاون التقني. وترى المنظمة البحرية الدولية أنه يمكن للجمعية العامة أن تساعد في ذلك باستعراض انتباه المانحين إلى المزايا المقارنة التي تتمتع بها منظومة الأمم المتحدة والمتمثلة في عالميتها وحيادها وتعدد أطرافها وأهدافها المتفق عليها دولياً. وقد يساعد ذلك وإلى جانب عمليات شراكة أوثق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات أخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، في توفير سبل الحصول على مستويات كافية من الموارد.

٦١- وناقش مكتب اللجنة بالتفصيل، في اجتماعاته التي عقدت بعد الدورة الثانية (ماستريخت، آب/أغسطس ١٩٩٥؛ بوش - إن - دوين، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛ اسلام آباد، آذار/مارس ١٩٩٦، بوخارست، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦؛ بومباي، كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)، توصيات اللجنة كما وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ورئي أن القضية المعقدة الخاصة بدمج الموارد ستتطلب تحليلاً أشمل يتعدى العمل الذي أنجزه بالفعل الاجتماع الاستشاري المشار إليه أعلاه بشأن دمج الموارد. ورئي أن من المفيد إجراء دراسة معمقة لولايات المانحين المختلفين يمكن أن تكون أساساً لاجتماع يعقد بمشاركة هذه الوكالات المانحة وجميع المنظمات الدولية المهمة. ونظراً لأن الأنشطة التحضيرية لعقد الاجتماع المشار إليه أعلاه، بما في ذلك إعداد الدراسة، ستتطلب موارد ضخمة خارجة عن الميزانية، وأن حكومة هولندا قد أتاقت هذه الموارد في نهاية عام ١٩٩٦، فقد اقترح في اجتماع المكتب في بومباي (كانون الثاني/يناير ١٩٩٧) تنظيم هذه الأنشطة بعد انعقاد الدورة الثالثة للجنة.

#### الهاشية

(١) أوصى مكتب اللجنة بتعيين ثمانية أشخاص كأعضاء في المجلس خلال الفترة الفاصلة بين الدورات من أيار/مايو ١٩٩٥ إلى أيار/مايو ١٩٩٧: د. سواستي مايتز (هولندا/الهند)، د. مارينا رانغا (رومانيا)، البروفيسور فرخندا حسن (مصر)، الأونورايل ويني بيانيما، عضو البرلمان (أوغندا)، د. شيرلي مالكوم (الولايات المتحدة)، د. جوسكي بندرز (هولندا)، د. جيو فري أولدهام (المملكة المتحدة)، د. سونيا كوريا (البرازيل). وهناك حالياً سبعة أعضاء عاملين، ويلتمس تعيين عضو ثامن ليحل محل د. كوريا. وعيّن المجلس د. بوني كيتيل كمنسق مؤقت للمجلس في اجتماع تخطيطي للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وستنتهي مدة تعيينها مع تعيين المنسقين الإقليميين الثلاثة. كما استمرت د. بتسي ماكغريغور، المديرية السابقة للدراسات في فريق اللجنة المعني بقضايا الجنسين، في دعمها النشط لعمل المجلس الاستشاري المعني بالقضايا المتعلقة بالجنسين.

■ ■ ■ ■ ■